MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques,
Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences Financières et
Comptables

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد ا حميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

عنوان المذكرة

دور الرقابة في البنوك من منظور القوائم المالية

دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس

من إعداد الطالب:

بقلول إبراهيم

تحت اشراف الدكتور:

حاج بن زيدان

أعضاء اللجنة المناقشة:

بن زيدان الحاج	**مشرف**	**أستاذ بجامعة مستغانم**
بوظراف جيلالي	**رئيس اللجنة**	**أستاذ بجامعة مستغانم**
يسعد عبد الرحمن	**مناقش**	**أستاذ بجامعة مستغانم**

السنة الجامعية : 2016/2015

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى اللذين سهرا على تربيتي وتعليمي والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما لي

إلى إخوتي وأخواتي عرفانا لهم بجميل صبرهما وكبير عونهما لي

كما أهدي ثمرة جهدي هذا المتواضعة

إلى كل من علمني حرفا، أساتذتي الأفاضل من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل الزملاء والزميلات، إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

كلمة شكر

بعد شكر الله وحمده على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

الدكتور حاج بن زيدان الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه القيمة

والذي لم يدخر أي جهد في إعانتي على إنجاز هذه المذكرة.

الفصل الأول: عموميات حول الرقابة

تمهيد:

تعتبر الرقابة من بين الوظائف الرئيسية في المؤسسة؛ حيث تحتل المرتبة الرابعة بعد التخطيط والتنظيم والتوجيه وذلك قصد قياس نتائج أعمال المرؤوسين لمعرفة أماكن الانحرافات وتصحيحها بغرض التقويم، وذلك من خلال التأكد من أن الخطط المرسومة قد نفذت وأن الأهداف الموضوعة قد تحققت على أكمل وجه.

إن للرقابة علاقة وصلة وطيدة مع كافة الوظائف الإدارية الأخرى؛ كما تستخدم في كافة العلوم والمعارف المتوفرة في سبيل تحقيق الأهداف، وهي تخدم كافة منظمات الأعمال من خلال تطبيق المفاهيم والأسس المعرفية للرقابة في الممارسات العلمية.

كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى الرقابة البنكية التي تعتبر من أهم الوسائل في إيجاد التوازن بين الكتلة النقدية، اي مجموع وسائل الدفع المتاحة من نقد وائتمان من جهة، والإنتاج الوطني من سلع وخدمات من جهة أخرى، ويمثل هذا توازنا حيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني لتجنب التضخم واضراره.

ووفق هذا المنظور تم تقسيم هذا الفصل بالتطرق إلى ثلاث مباحث:

حيث تناولنا في المبحث الاول الإطار المفاهيمي للرقابة وذلك من حيث مفهوم الرقابة، التطور التاريخي للرقابة، وأسس الرقابة.

أما المبحث الثاني فعالجناه من حيث أهمية الرقابة، مكونات نظام الرقابة، وأنواع الرقابة.

وفيما يخص المبحث الثالث فخصصناه للرقابة البنكية ودرستها من حيث، مفهوم الرقابة البنكية، مبادئ الرقابة البنكية، كيفية تحقيق الرقابة الفعالة على الأداء العام للبنك.

الفصل الأول: عموميات حول الرقابة

سيتم التطرق في هذا الفصل الى الاطار النظري للرقابة بصفة عامة، وكذلك الالمام بالرقابة البنكية على وجه الخصوص.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة

إننا نرى اليوم أن الرقابة أصبحت تعتبر من اهم الادوات التي تعتمد عليها مختلف المؤسسات الاقتصادية، وذلك بغية إعطاء سيرورة حسنة لمختلف وظائفها وحمايته من الوقوع في الأخطاء أو المخالفات التي قد تؤثر سلبا في تحقيق أهدافها المسطرة وإعطاء مختلف الأنظمة الكفيلة لتقييم السياسات المطبقة.

المطلب الأول: تعريف الرقابة

لقد تعددت واختلفت تعاريف الرقابة، وهذه من بين بعض التعاريف التي وضعها بعض الكتاب .

التعريف الأول:

_" الرقابة هي عملية قياس النتائج ومقارنتها بالخطط أو المعايير وتشخيص أسباب انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المرغوبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما يكون ذلك ضروريا.

_ كما عرفها أيضا على أنها تتضمن جميع الأنشطة التي يقوم بها المديرون في محاولاتهم للتأكد من أن العمليات الفعلية تطابق أو تماثل العمليات المخطط لها."[1]

التعريف الثاني: "لقد عرف هنري فايول الرقابة على أنها تنطوي على التحقق إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة وأن غرضها هو الاشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها وهي تنطبق على كل شيء معدات، أفراد، أفعال".[2]

التعريف الثالث:

"لقد عرف محمد ماهر عليش الرقابة على أنها العملية التي تسعى للتأكد من أن الأهداف المحددة والسياسات المرسومة والخطط والتعليمات الموجهة أنها تنفذ بدقة وعناية كاملة.

---

[1] زاهد محمد ديري، **"الرقابة الادارية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان. ط1، 2011، ص35.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، **"دراسات متعمقة في المحاسبة والمراجعة"**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2009، ص251.

كما تعني الرقابة تطابق النتائج المحققة مع ما تتوقعه الإدارة وما تصبوا إليه"[1].

ونظرا لتعدد التعاريف ارتأينا الى أن أعطي للرقابة تعريفا شاملا على انها:

الرقابة هي عملية أو اجراء يتم من خلالها متابعة كل الأعمال والإجراءات المنجزة والتأكد من أنها تتم وفق الخطط المرسومة من قبل الإدارة والعمل على تصحيح مختلف الأخطاء والانحرافات التي تقع في المستقبل.

ومن خلال هذا التعريف تبين لي أن الرقابة ترتكز على عدة عناصر قمت بتمثيلها في المخطط التالي:

الشكل رقم (1): عناصر الرقابة

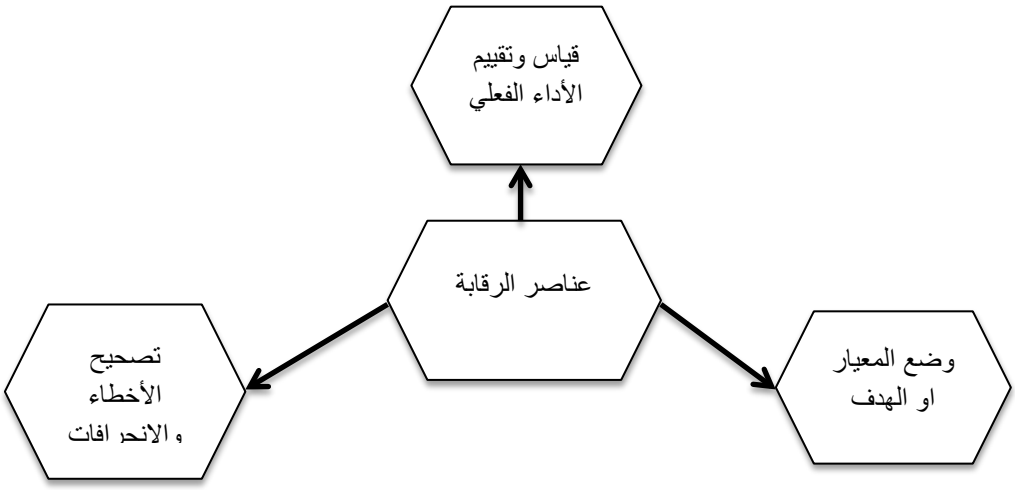

المصدر: من إعداد الطالب

أولا– وضع المعيار أو الهدف:

"ويقصد به وضع معايير موضوعية لقايس الإنجازات التي تحقق وتعبر عن أهداف التنظيم، وهذه المعايير توضع على أساس تحديد كمية العمل المطلوب إنجازها والمستوى النوعي لها والزمن الازم لأدائها ويجب أن تكون هذه المعدلات واضحة ومفهومة؛ إن وضع الأهداف للمنظمة من مسؤولية الإدارة العليا في المؤسسة لأنها تعكس فلسفتها ودورها بالمجتمع وهي تعتبر الوثيقة المراد تحقيقها بالمستقبل".[2]

[1] محمد محمود مصطفى، الرقابة الادارية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2012، ص95.

[2] عبد الرؤوف جابر، "**الرقابة المالية**"، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2004، ص18.

ثانيا– قياس وتقييم الأداء الفعلي:

"يتم في هذه المرحلة تقييم الأداء الفعلي عن طريق مقارنة النتائج المحققة بالمعدلات الموضوعة سلفا للأداء أي تقييم الإنجاز بعد أداء العمل، وذلك قصد معرفة مقدار الانحراف عنه ثم مقارنة ذلك بالأهداف التي مرت في المرحلة الأولى وتعد عملية تقييم الأداء من المهام الصعبة في المؤسسة أو أي تنظيم آخر وذلك بسبب صعوبة أعمال بعض العاملين التي لا تحكمها معايير ومقاييس كمية يمكن القياس عليها ومن بين فوائد تقييم الأداء نجد:

– تنفيذ العاملين لأعمالهم بدقة؛ أي عندما يشعر العامل أن هناك تقييم للأعمال فإنه يحاول أن يقوم بعمله على أحسن صورة لديه كونه سيترتب عليه تطبيق مبدأ الثواب أو العقاب.

– رفع الروح المعنوية وتعزيزها من خلال رضى المسؤولين عن العاملين، فإذا كان التقييم عاليا فإن الموظف أو العامل يصبح محل تقدير لرؤسائه، وهذا يعزز الروح المعنوية لديه.

– إن تقييم الأداء يمكننا من الحكم على سياسات الاستقطاب والاختيار والتعيين لدى المؤسسات وكذلك على مدى ملائمة العاملين وتأهيلهم بالشكل الصحيح."[1]

ثالثا_ تصحيح الأخطاء والانحرافات:

"ويقصد بها إبراز الانحرافات والأخطاء التي تسفر عنها عملية قياس الأعمال السابقة، فإذا ظهر عند مقارنة النتائج المتحققة بالمعدلات الموضوعة أن هناك اختلافا وعليه يجب اتخاذ الاجراءات التصحيحية، وعليه فإن عملية تصحيح الانحرافات تتضمن عناصر منها ما يلي:

– معرفة العوامل التي أدت إلى الانحراف بالضبط.

– تحديد جهة المسؤولية عن الانحرافات.

– تقييم الاقتراحات والحلول المناسبة."[2]

[1] حيدر محمد علي بني عطا، **"مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة"**، دار الحامد، عمان، ط1،2007، ص43.

[2] زاهد محمد ديري، **"الرقابة الادارية"**، مرجع سبق ذكره، ص53.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للرقابة

"إن ما مر بالمجتمعات الانسانية من متغيرات وكوارث مختلفة نتيجة لتجاوز الحاكم أو المسؤول لسلطاته وصلاحياته أو تجاوز المحكوم لحقوقه قد نتج عنه في نظام الدولة مبدا الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية ونظرا للزيادة المضطرة في حجم المؤسسات والتقدم التكنولوجي وتحقيق مبدأ الفصل بين الادارة والملكية حيث تأثرت إدارة الاعمال بهذه المفاهيم الجديدة للرقابة في نظام الدولة أنذاك مما ترتب عليه ظهور أنواع مختلفة من الرقابة باعتبارها تربط وتنسق ممارسات تنفيذ هذه السلطات لمهامها واختصاصاتها، والرقابة كغيرها من الوظائف ساهمت بدور رئيسي في تنظيم المجتمع ومؤسساته عبر مختلف مراحل التاريخ.

"ويرى هؤلاء العلماء أن الرقابة ظاهرة ضرورية وطبيعية في أي مجتمع لأنها تمثل الضوابط لكل تصرف يتعدى أثره للغير ولقد مارس العرب الرقابة منذ النشأة الأولى للحضارة العربية من بلاد الرافدين، كما مارسوها أيضا عند نشوء الحضارة الاسلامية، وذلك من خلال الرقابة على أموال المسلمين.

وعرف الرومان الرقابة واستخدموها في تنظيم إمبراطوراتهم وفي العصور الوسطى تطورت الرقابة أكثر فأكثر فظهرت الحاجة إلى وجود السلطات الثلاث في نظام الدولة في اوروبا، وتوالت فيما بعد تطورات متلاحقة على مفاهيم الرقابة والحاجة إلى استخدامها، وفي عام 1789 وإبان الثورة الفرنسية أصبحت الرقابة حقا مكتسبا لممثلي الشعب في مناقشة النفقات العامة وأسلوب تنظيمها وإدارتها، ومع ظهور الدولة الحديثة تطلب وجود أحكام وضوابط على أداء التخطيط الاقتصادي لتحقيق التنمية القومية وتوفير الرخاء لمجتمعاتها."[1]

"وفي العصر الحديث زاد الاهتمام بالرقابة وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية عام1929 وما بعدها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن كانت الرقابة على الأعمال تتم من خارج المؤسسات أي من قبل السلطات الحكومية والشعبية أصبحت هناك حاجة ملحة لتطبيق الرقابة الداخلية على ممارسات المديرين ورؤساء الأقسام وكذا على أداء الموظفين والعمال، ونتيجة لهذه التطورات والمتغيرات في العمل الرقابي بدأت هذه الوظيفة تؤدي دورها بوضوح، ومع تطور حجم المؤسسات وزيادة عدد العاملين فيها وتعدد أنشطتها واتساع نطاقها أصبح "الاختبار الحقيقي لأي مدير هو ما يحققه من نتائج، والتنظيم ينقصه الاصلاح والتشكيل غير سليم والتوجيه تعوزه الفاعلية،

[1] علي الشريف، "**الادارة المعاصرة**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر،ط1، 2002، ص365.

ومثل هذه الاسباب تجعل من وظيفة الرقابة ضرورة من الضروريات هو ما يحققه من نتائج، والتنظيم ينقصه الاصلاح والتشكيل غير سليم والتوجيه تعوزه الفاعلية، ومثل هذه الاسباب تجعل من وظيفة الرقابة ضرورة من الضروريات".[1]

المطلب الثالث: أسس الرقابة الفعالة.

من خلال اطلاعنا على بعض الكتب وجدت أن معظم الكتاب يتفقون في إعطاء الأسس التي يمكن أن تكون فعالة ومجدية تسمح بإيجاد نظام رقابي سليم وحاولت قدر المستطاع أن أذكرها في مايلي ":

1_ اتفاق النظام الرقابي مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه: وهذا يعني أن يكون النظام الرقابي مصمما وفقا لاحتياجات وطبيعة الوظيفة أو النشاط موضوع الرقابة؛ فالمؤسسة كبيرة الحجم تحتاج إلى جهاز رقابي اكبر حجما من ذلك الذي يطبق في منظمة صغيرة الحجم. وتوضع نظم الرقابة وتحدد أهدافها والمعايير وأساليب القياس المستخدمة فيها وعلى ضوء الفهم الواضح والمحدد لأهداف وسياسات المنظمة والخطط والبرامج الموضوعة وبما يتلاءم وطبيعة النشاط وطرق وأساليب العمل.

2_ تحقيق الأهداف على مستوى عال من الفاعلية والكفاية والعلاقات الإنسانية السليمة: يجب أن نراعي في نظم الرقابة الدافع والسلوكيات والجوانب الإنسانية لدى العاملين عند اختيار وسائل القياس ومعايير تقويم الأداء والانجاز. فلا يكون الهدف من عملية الرقابة تصيد الاخطاء وعقاب المقصرين، وإنما اكتشاف الاخطاء أو الانحرافات والبحث عن أسبابها والعمل على تصحيحها وذلك قصد تجنب وقوعها في المستقبل.

3_ الموضوعية في اختيار المعايير الرقابية: بحيث تكون وسائل القياس ومعايير الإنجاز موضوعية ومعلنة لجميع العاملين في الجهاز من رؤساء ومرؤوسين."[2]

4_" الوضوح وسهولة الفهم: بحيث يتم وضع معايير تقريبية وواضحة للإنجاز المستقبلي المرغوب وفي حالة استخدام معدلات رياضية أو خرائط رقابية أو تحاليل احصائية يجب شرحها وتدريب العاملين الجدد على استخدامها حت يتم التنفيذ على أكمل وجه.

[1] عبد الغفار الحنفي، "**أساسيات إدارة المنظمات**"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر،ط1، 2000، ص393.

[2] حسين أحمد الطراونة وآخرون، "**الرقابة الادارية**"، دار مكتبة الحامد؛ عمان، ط1،2011، ص38.

5_ امكانية تصحيح الأخطاء والانحرافات: وذلك بالتعرف على المشكلات والمعوقات التي تفترض العمل التنفيذي وتؤثر في مدى كفايته، ثم دراسة الاسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك والظروف المختلفة التي أحاطت بالأداء وذلك بقصد اتخاذ الاجراءات التصحيحية الازمة ضمانا للتنفيذ المنتظم وهذا لا يتم إلا بمشاركة العاملين في الأقسام ذات العلاقة في تحليل المشكلات وتحديد أسبابها واقتراح الحلول الملائمة."[1]

6_ وضوح المسؤوليات وتحديد الواجبات: فالتصميم الملائم لنظام رقابي ما من شأنه أن يساعد في التقويم الموضوعي لإنجاز الاخرين وأدائهم وتكون مسؤولية الفرد مرتبطة بمقدرته على السيطرة على العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على أي إنجاز يقوم به.

7_ الاقتصاد والمرونة في العمل: ينبغي أن تكون التكاليف للنظام الرقابي المقترح معقولة نسبيا وتتناسب مع الفوائد الناتجة عنه، كما ينبغي أن يتوفر في النظام نوع من المرونة من شأنها أن تساعد على اتخاذ الاجراءات البديلة الممكنة لتصحيح الانحرافات فور حدوثها.

8_ استمرارية الرقابة: ويشير هذا المبدأ إلى أهمية إحكام الرقابة حال البدء بتنفيذ الوظائف أو المهام المتعلقة بالمؤسسة واستمراها إلى حين الانتهاء من التنفيذ، ويجب أن يكون النظام الرقابي خال من أي غموض."[2]

المبحث الثاني: أهمية الرقابة، مكونات نظام الرقابة، أنواع الرقابة.

تم التطرق في هذا المبحث لأهم الجوانب التي تعتمد عليها الوظيفة الرقابية بغية تحقيق اقصى كفاءة تشغيلية ممكنة، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، ولا شك أن اتباع نظام رقابي معد بطريقة علمية سليمة تستطيع من خلاله كافة المستويات الادارية المسؤولة من متابعة نشاط المركز التابعة لها، ولهذا أردنا أن نبين الحاجة إلى الرقابة من خلال توضيح أهميتها وأهدافها، وكذلك أهم الخطوات التي تعتمد عليها، وفي خاتمة هذا المبحث قمت بتسليط الضوء على أنواع الرقابة.

[1] علي الشريف، **"الادارة المعاصرة"**، مرجع سبق ذكره، ص374.

[2] عبد الغفار الحنفي، **"أساسيات إدارة المنظمات"**، مرجع سبق ذكره، ص396.

المطلب الأول: أهمية الرقابة

للرقابة أهمية كبيرة في تفعيل قدرات المؤسسة وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في السعي إلى تطويرها:

"تعد الرقابة من العناصر الأساسية للعملية الإدارية والتي تشمل: التخطيط والتنظيم والتنسيق بالإضافة إلى الرقابة وقد تطورت أهمية الرقابة مع تطور دور الدولة (الدولة الحارسة) التي تهدف إلى المحافظة على الأمن الخارجي وحفظ الأمن الداخلي والفصل في المنازعات بين الأفراد، إلى ما يسمى ب (دولة الرفاهية) التي تتدخل في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية في كافة القطاعات والميادين ذلك أن تدخل الدولة في جميع شؤون المواطنين يتطلب توفير أجهزة إدارية كفأه تنجز الأعمال وتؤدي الخدمة بكفاءة وفاعلية مع خضوع هذه الأجهزة للرقابة والمحاسبة للتحقق من قيامها بعملها على أكمل وجه".[1]

"وينظر إلى الرقابة على أنها حجز الزاوية في الأداء وذلك لأنها تعمل على إظهار نقاط الانحراف في التنظيم على مستوياته المختلفة، بما يساهم في سرعة تصحيحها، ولقد اتسعت أجهزة الرقابة في مجال الادارة العامة فشملت الرقابة على السلطة التنفيذية بجانبيها الداخلي والخارجي، والرقابة على الأجهزة والمؤسسات الحكومية ترتبط بالوظائف الادارية الأخرى كالتخطيط وذلك بإلقاء الضوء على المشاكل والمعوقات التي تقف امام تنفيذ الخطط بما يساهم في تعديل الخطة أو العمل على حل المشاكل التي تواجهها، كما أ، الرقابة لها علاقة بالتنظيم فهي تعمل على كشف الخلل التنظيمي في مستوياته المختلفة، كما أن المدير لا يمكن أن يفوض سلطاته إلى مرؤوسيه إلا إذا تأكد من وجود أنظمة رقابية فعالة لمتابعة المرؤوسين والتدقيق على أدائهم تجاه المستويات التي تحملوها بموجب التفويض، والرقابة كوظيفة يجب أن تطبق الأسلوب العلمي أي أنه لابد وأن تكون وظيفة منتجة تسعى إلى زيادة ناتج العملية الرقابية على تكلفتها وإلا أصبحت عبئا على المشروع".[2]

"ويرى البعض أن الرقابة تهتم بالتفتيش وتخويف الأفراد والعاملين حتى يستسلموا إلى أوامر السلطات العليا وتنفيذها، وهنا نجد أن هذا الأسلوب منبثق من الفكرة الإدارية التي وصفت جميع الأفراد بالخمول والكسل وعدم الرغبة في العمل وإنهم يعملون فقط من أجل تجنب العقاب، وليس رغبة في العمل، كما يرى البعض الآخر أن العملية الرقابية لها الأثر

[1] حمدي سليمان سحيمات القبيلات، **"الرقابة المالية والادارية على الاجهزة الحكومية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 1998، ص20.

[2] حمدي سليمان سحيمات القبيلات، نفس المرجع، ص21 .

الفعال في التأثير على سلوك الأفراد في المنظمة تأثيرا إيجابيا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة باعتبار أن الإنسان بطبيعته متحمل للمسؤولية ويعمل دونما خوف من العقاب ولكن رغبة في العمل، وأن العملية الرقابية هنا فقط لزيادة الهمم، وتشجيع الكفاءات والعمل على تحقيق الأهداف بأحسن كفاية ممكنة".[1]

المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة

يشتمل أي نظام رقابي على خمس مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها ودراستها بعناية عند تصميم و تنفيذ أي نظام رقابي حتى يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية. وتشتمل هذه المكونة الأساسية لنظام الرقابة على":

1_ البيئة الرقابية: تعتبر البيئة الرقابية أساس المكونات الأخرى للرقابة و الأرضية التي يقوم عليها ؛ فهي تتكون من عوامل متعددة تتوقف على موقف الإدارة العليا من مفهوم وأهمية الرقابة والمعتقدات الأخلاقية المرتبطة بمفهوم الرقابة.

– وبالتالي يمكن تقسيم العوامل التي تتكون منها بيئة الرقابة إلى : عوامل ذات صلة مباشرة بالإدارة، وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، والقيم الأخلاقية السائدة بين بعض العاملين والإدارة. أما بالنسبة إلى العوامل المكونة لبيئة الرقابة و المتعلقة بتنظيم المؤسسة نفسها؛ فتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطة و المسؤولية. وتتمثل بقية العوامل في سياسات الأفراد و ممارساتهم المختلفة و مدى الالتزام الحقيقي الفعلي بسياسات المؤسسة، وطريقة تشكيل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ، وكيفية تنفيذهم لواجباتهم، ولكن يمكن القول إن من أهم هذه العوامل المكونة لبيئة الرقابة، وهي مدى تفهم الإدارة والعاملين بالمشروع، وكيفية التعامل مع المفاهيم والقيم الأخلاقية والأمانة بصفة عامة."[2]

2–"تقييم المخاطر: يهتم هذا المكون بتحديد و تحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة، والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة.

[1] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، ناضر جمال خضور، **"مفاهيم حديثة في الرقابة الادارية"**، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2012، ص42.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن ، سمير كامل، **"الرقابة والمراجعة الداخلية، مصر"**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، ط1، 2001، ص 11.

3- الأنشطة الرقابية: تتمثل النشاطات الرقابية في السياسات والإجراءات والقواعد التي توفر تأكيدا معقولا بخصوص تحقيق أهدافها الرقابية الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية. وتتعلق تلك الأنشطة بالرقابة على إعداد التقرير المالية، والرقابة على الالتزام، وتهتم أنشطة من متابعة وتشغيل المؤسسة؛ بينما تهدف أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية إلى تأكيد إعداد تقارير مالية يمكن الوثوق فيها. أما أنشطة الرقابة على الالتزام فتهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق على المؤسسة "[1].

4- "المعلومات والاتصالات: يهتم بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة والحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها بمختلف المستويات الإدارية عن طريق قنوات مفتوحة للاتصال تسمح بتدفق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية.

5- المتابعة: تهتم بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية. ويعتمد تكرار ونطاق التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة و المخاطر ذات الصلة بنظام الرقابة الداخلية "[2].

المطالب الثالث: أنواع الرقابة

الشكل رقم (02) :أنواع الرقابة

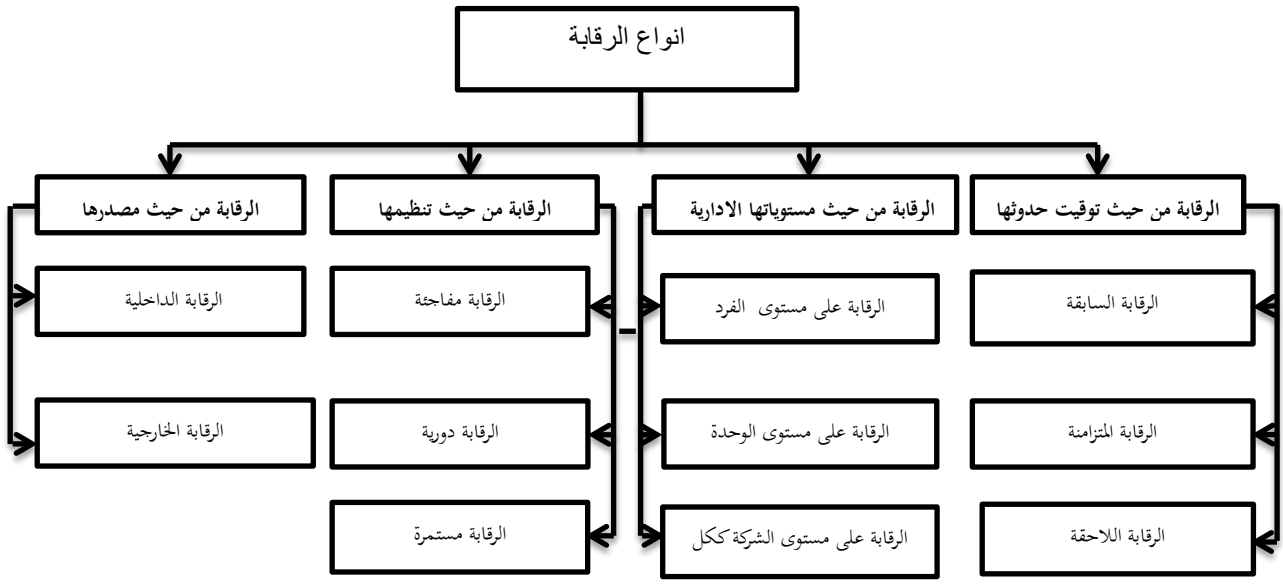

المصدر: من إعداد الطالب

[1]- جمال الدين لعويسات، **"مبادئ الإدارة"، مصر**، دار هومة، ط1، 2003، ص 143.

[2]- نواف محمد عباس الرماحي، **"تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها"**، دار الصفاء، عمان، ط1، 2009، ص62.

هناك العديد من أنواع الرقابة ويمكننا التعرف عليها حسب المعيار المستخدم في تصنيفها، وسوف نستعرض هذه الأنواع باستخدام المعايير السالفة الذكر حسب ما رأينا في المخطط:

الرقابة حسب توقيت حدوثها:

ويتم توضيح أشكال الرقابة وفق هذا المعيار الذي يبين أشكال الرقابة حسب زمن ممارستها كالآتي:

الشكل رقم (3): الرقابة حسب معيار الزمن

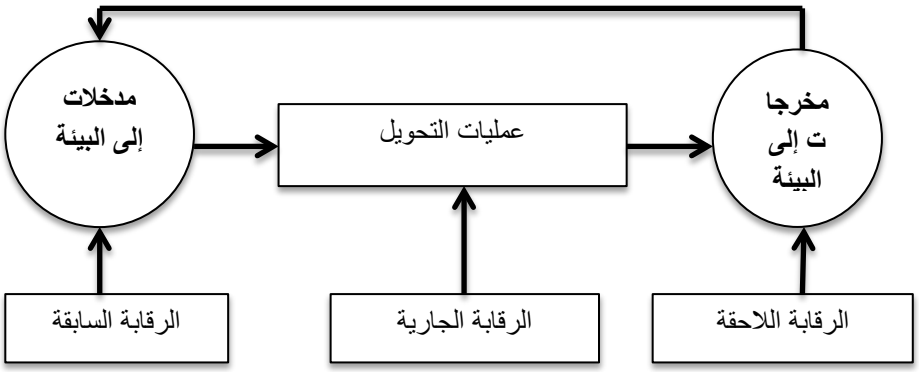

المصدر: خلف عبد الله الواردات، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**"، مؤسسة الوراق للنشر، عمان،ط1،20141، ص385.

الرقابة السابقة:

"ويسمى هذا النوع بالرقابة الوقائية حيث يعمل على أساس التنبؤ أو توقع الخطأ واكتشافه قبل حدوثه، ويأخذ بالحسبان ضرورة الاستعداد لمواجهته أو الحيلولة دون حدوثه. وفي الممارسة العملية يعني أن على المدير أن لا ينتظر حتى تأتيه المعلومات عن وقوع الخطأ أو الانحراف؛ بل يتوجب عليه أن يسعى إليه بنفسه ويحاول كشفه قبل حدوثه؛ أي عليه أن يشرف على سير العمل بصورة مستمرة، وتستهدف هذه الرقابة التأكد من الموارد الداخلة من الناحيتين الكمية و الكيفية وذلك قبل دخولها نظام الإنتاج"[1].

2- الرقابة الجارية

"يقصد بها الرقابة أثناء عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات علي سبيل المثال . فان المنظمة قد تنشئ نقاط تفتيش عند بداية كل مرحلة من مراحل العملية الصناعية لاكتشاف أي مشاكل قبل بدء المرحلة التالية .

[1] محمد محمود مصطفى، "**الرقابة الادارية**"، مرجع سبق ذكره، ص100.

وعادة ما يعطي اهتمام خاص من جانب هذا الشكل الرقابي لمدى دقة المعلومات التي تصل إلى المديرين المختصين عن أحوال العمليات ومستوي الانجاز المتحقق، ويلاحظ أن الموارد المالية بصفة خاصة تخضع لهذا الشكل من الرقابة من خلال المراجعة الدورية لمستوي النقدية و التحصيلات من العملاء.

3- الرقابة اللاحقة

تركز هذه الرقابة علي نواتج الأنشطة التنظمية والمستوى التشغيلي لها يتميز بثلاثة أدوار هي:

- أنها تزود المدراء في مستوى التشغيل بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم فعالية أداء الأنشطة التنظيمية المسؤولين عنها. فمثلا عندما يتلق المشرف على المظلوم عدة شكاوي حول شرائح اللحوم المقدمة للزبائن بأنها غير جيدة، فمثل هذه المعلومات تساعده في مراقبة موردي اللحوم وكذلك مرحلة إعداد هذه الشرائح بالمطعم وذلك بهدف تحسين جودة الشرائح.

- تستخدم الرقابة اللاحقة كأساس للتقييم ومكافأة الأفراد. فقد يتم الرابط بين الدقة والجودة في المنتج والمكافأة التي يحصل عليها الفرد مما يسند فحص إنتاج كل فرد وتحديد المكافأة المستحقة بناء على ذلك.

- تساعد الرقابة اللاحقة في هذا المستوى المدير في معرفة من المسؤول عن المداخلات أو العملية الإنتاجية وذلك لإجراء التعديلات اللازمة في أي من هذه المراحل.

كما أن الرقابة اللاحقة تزود المختصين بالمعلومات حول مدى جودة خططهم الحالية ومدى التعديلات المطلوبة في هذه الخطط ومدى الحاجة إلى إعادة وضع إجراءات عمل في المستقبل على مستوى التنظيم"[1].

الرقابة من حيث مستوياتها الادارية:

تصنف الرقابة وفق هذا المعيار ضمن ثلاثة أنواع وهي":

1- الرقابة على مستوى الفرد:

يسعى هذا النوع من الرقابة إلى تقييم أداء الافراد العاملين ومعرفة مستوى كفاءتهم في العمل وسلوكهم وذلك بمقارنة أدائهم مع المعايير الخاصة بذلك.

2- الرقابة على مستوى الوحدة الادارية:

[1] نواف محمد عباس الرماحي، "**تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**"، مرجع سبق ذكره، ص63.

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى تقييم الانجاز الفعلي لإدارة واحدة أو قسم من أقسامها لمعرفة مدى كفاءة أدائها لمهامها وتحقيق الاهداف المطلوبة منها.

3- الرقابة على مستوى المؤسسة ككل

والغرض من هذه الرقابة هو تقييم الأداء الكلي للمؤسسة، ومعرفة مدى كفاءتها في تحقيق الأهداف العامة التي تعمل من أجل تحقيقها"[1].

الرقابة من حيث تنظيمها:

تصنف الرقابة حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

1- الرقابة المفاجئة:

"وهو ذلك النوع من الرقابة الذي يتم بصورة مفاجئة ودون سابق إنذار من أجل مراقبة العمل وضبطه دون اتخاذ ترتيبات مسبقة من المدير"[2].

2- الرقابة الدورية:

"وهي التي تنفذ كل فترة زمنية؛ أي حسب جدول زمني منتظم؛ حيث يتم تحديدها يوميا أو أكثر كل أسبوع؛ أو كل شهر، وقد يوضع الجدول الزمني على أساس ربع أو نصف سنوي.

3- الرقابة المستمرة:

وتتم عن طريق المتابعة والإشراف والتقييم المستمر لأداء العمل"[3].

الرقابة من حيث المصدر":

ويتم تصنيف الرقابة من حيث المصدر إلى نوعين:

1- الرقابة الداخلية:

تتمثل في مجموعة الضمانات و التأكيدات التي تساهم في التحكم الجيد في المؤسسة وتهدف إلى ضمان الحماية لكافة الممتلكات وجودة المعلومات وإلى تطبيق تعليمات الإدارة وتشجيع تحسين الأداء، ويتعين على الإدارة توضيح الطرق والإجراءات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة للحفاظ على استمراريتها.

---

[1] نواف محمد عباس الرماحي، "**تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها**"، مرجع سبق ذكره، مرجع سابق، ص64.

[2] سعيد محمد المصري، "**التنظيم والإدارة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1999، ص32.

[3] عبد الغفار الحنفي، "**أساسيات إدارة المنظمات**"، مرجع سابق، ص122.

2- الرقابة الخارجية:

تعتبر الرقابة الخارجية عملا متمما للرقابة الداخلية؛ ذلك لأنه إذا كانت الرقابة الداخلية على أعلى درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء؛ فإنه ليس ثمة داع عندئذ إلى رقابة أخرى خارجية؛ لذلك فإن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة أي غير تفصيلية كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة متخصصة؛ ما يكفل الاطمئنان إلى أن الجهاز الإداري للمؤسسة لا يخالف القواعد والإجراءات".[1]

المبحث الثالث: عموميات حول الرقابة البنكية

تحتل الرقابة البنكية أهمية كبيرة في البلدان المنتهجة لسياسة تحرير أسواقها المالية؛ تبين أن هذا الأخير ينبغي أن يقترن برقابة فعالة على الجهاز البنكي تجنبا لحدوث أية ممارسات بنكية غير سليمة.

المطلب الأول: الرقابة البنكية

لتحقيق الرقابة على الجهاز البنكي لابد من وجود نظام إداري كفء ونظام محاسبي سليم.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة البنكية

"تستهدف الرقابة البنكية إلى تجنب الاختلالات الناشئة من الأزمات المالية وذلك عن طريق الكشف عن مشاكل الإدارة البنكية ومشاكل المحافظ البنكية قبل أن يحدث الإعسار وإجبار البنوك على اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

وفي كل الحالات فالرقابة البنكية لا تعني التدخل في الأنشطة اليومية للبنوك، ولا تفرض جهودا على تصرفات المؤسسات المالية ، أو تقلل من كفاءاتها؛ فهي تعمل على نشر وإتاحة البيانات عن حقيقة مركزها المالي"[2].

الفرع الثاني: تعريف الرقابة البنكية

التعريف الأول: "الرقابة البنكية هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك الاخرى بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية لها وصولا إلى تكوين جهز بنكي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المؤسسة والمستثمرين و بالتالي على قدرة الدولة بأدائها"[3].

[1] محمد محمود مصطفى، **"الرقابة الادارية"**، مرجع سبق ذكره، ص101.

[2] خالد أمين عبد الله، **"العمليات المصرفية"**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1998، ص136.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **"إدارة البنوك"**، دار المناهج، الاردن، ط1، 2006، ص223.

التعريف الثاني: "الرقابة البنكية عبارة عن تطبيق عملي لواقع الرقابة في المجال البنكي وذلك بهدف مقارنة عمليات وموجودات البنك وتنظيمه مقارنة بالقوانين المسطرة من طرف أعلى سلطة نقدية وهي البنك المركزي"[1].

المطلب الثاني: مبادئ الرقابة البنكية

لتحقيق الرقابة على الجهاز البنكي لابد من وجد مبادئ يتماشى عليها.

1- المبادئ الإدارية: وتتمثل المبادئ الإدارية التي تستند عليها الرقابة البنكية في ما يلي":

أ) مبدأ تقسيم العمل:

ويعتبر هذا المبدأ ضروري لتحديد مراكز التكلفة والمسؤولية؛ حتى تتم عملية الرقابة بسهولة؛ حيث أن تطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى تخصيص كل قسم أو دائرة في البنك لعمل معين؛ بحيث يسهل اختصاصاته وواجباته ومسؤولياته.

ب) مبدأ محاسبة المسؤولية:

ويعد مبدأ محاسبة المسؤولية كنتيجة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل؛ حيث أن تقسيم العمل يوفر إمكانية وسهولة محاسبة المسؤول في كل قسم عن تقصيره في عمله وعدم تأديته على أحسن وجه بعد منحه قدرا من السلطة تتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

ج) مبدأ وضوح الأهداف:

بالنسبة لمبدأ وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية؛ فهو أمر له أهمية بالغة حيث أن المسؤول في البنك يسترشد بهذه الأهداف في أداء مهامه الموكلة إليه ويسعى جاهدا إلى تحقيقها"[2].

2- المبادئ المحاسبية:

إن للمبادئ المحاسبية علاقة وطيدة بالمبادئ الإدارية؛ فمن أجل تحقيق أهداف البنك لابد من وجود تكامل بين كل من النظامين المحاسبي والإداري؛ ومن أهم المبادئ المحاسبية ما يلي":

أ) مبدأ السيولة:

ويقصد بمبدأ السيولة احتفاظ البنك بقدر معين من الودائع في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقود دون حدوث خسائر، وذلك بهدف مواجهة مسحوبات العملاء الطارئة من ودائعهم.

[1] خالد أمين عبد الله، **"العمليات المصرفية"**، مرجع سابق، ص137.

[2] الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2004، ص45.

ب) مبدأ الضمان:

إن مبدأ الضمان له ارتباط وثيق ومباشر بمبدأ السيولة على أساس التناسب الطردي؛ فكلما ازدادت درجة السيولة زادت ثقة المتعاملين مع البنك، ولكن ارتفاع درجة الضمان يفوت على البنك فرصة الاستثمار نتيجة زيادة درجة المخاطرة وإمكانيات تحقيق عوائد مرتفعة.

ج) مبدأ الربحية:

يعتمد مبدأ الربحية على درجة التوازن بين السيولة والضمان، ويتقرر بناء على هذه الدرجة؛ كما يعتمد على التوازن بين أنواع الودائع المختلفة"[1].

3- الطرق امحاسبية:

"لابد من استخدام طريقة محاسبية سليمة لإحكام الرقابة على العمليات البنكية، ولا تخرج الطريقة المحاسبية المستخدمة في البنوك عن إحدى الطريقتين الفرنسية والإنجليزية"[2].

المطلب الثالث: كيفية تحقيق الرقابة الفعالة على الأداء العام للبنك

لتحقيق رقابة فعالة على الأداء العام للبنك لابد من وجود نظام رقابي سليم.

أولا: الإرشادات المتبعة لتحقيق رقابة فعالة.

"الرقابة الفعالة هي التي تمنع وقوع الأخطاء و الانحرافات في العمل البنكي في "التوقيت الملائم"[3]. ولكي تتحقق الفاعلية في الرقابة على الاداء العام للبنك يمكن إتباع الإرشادات التالية :

1- لابد من الاعتراف باختلاف المعايير المستخدمة باختلاف المواقف الرقابية؛ إذ أن معايير الاستثمار تستخدم في المشروعات العامة الكبيرة.

2- يعمل النشاط الرقابي علي تحقيق مجموعة أهداف وليس فقط اكتشاف الأخطاء واقتراح علاجها، إذ قد يستخدم النشاط الرقابي على الائتمان لتوزيع الأداء الإئتماني من قبل العاملين في إدارة الائتمان، كما قد يستخدم لحماية أصول البنك من التبريد والانخفاض في قيمتها.

[1] عبد الرؤوف جابر، **"الرقابة المالية"**، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص20.

[2] الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص47.

[3] ويقصد بالتوقيت الملائم التوقيت الذي عنده يتحمل البنك أقل تكلفة ممكنة لعلاج الأخطاء أو الانحرافات.

3- كل موقف رقابي يحتاج إلى معلومات مختلفة حتى ولو تكرر ذلك الموقف الرقابي داخل البنك، وأن المعلومات التي اعتمد عليها في تحديد موقف رقابي معين تعتبر معلومات مؤقتة يجب تحديثها باستمرار .

4- يجب أن تكون خطوات الرقابة مفهومة من قبل الأفراد القائمين على الأداء البنكي ومن قبل الأفراد القائمين على تطبيقها"[1].

ثانيا : العوامل التي تعوق الفاعلية في الرقابة على الأداء العام للبنك

من بين هذه العوامل نذكر":

1- تأكيد النشاط الرقابي على تحقيق الأداء المطلوب في الأجل القصير وأعمال الأداء في الأجل الطويل .

2- يرى الكثير من المرؤوسين بالبنك أن النظم الرقابية بها غير ملائمة وليس لها علاقة بأهداف البنك وتعمل ضد مصالحهم و إشباع حاجاتهم.

3- النظم الرقابية الروتينية الموجودة بالبنوك قد تساعد على زيادة الملل للعاملين وعدم دفعهم لزيادة إنتاجية العمل.

4- النظرة الضيقة للرقابة على أنها لا تقيد إلا في معالجة مشكلة معينة مرتبطة بقسم أو بإدارة معينة، لا تمد فائدتها إلى بقية الأقسام والإدارات الأخرى بالبنك.

5- النظر إلى النشاط الرقابي من قبل بعض المديرين في البنك إلى أنه هدف في حد ذاته وليس وسيلة لتحقيق هدف.

6- اعتماد النشاط الرقابي بالبنك على مجموعة من المعايير المتناقضة والغير قابلة للتحقق.

7- التغيير في مكونات المعايير وعدم الاتفاق عليها سواء من قبل الإدارة أو الجهات الإشرافية أو الجهات المتعاملة مع البنك"[2].

[1] عبد الرؤوف جابر، **"الرقابة المالية"**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، مرجع سابق، ص51.

خلاصة الفصل:

قد سمحت لنا هذه الدراسة من الوقوف على المفهوم الحقيقي للرقابة؛ محاولين بذلك الخروج به من المفهوم الضيق الذي لازمها والذي ضل يثير مشاعر الخوف بعيدا عن الاساليب الاستبدادية او الجبرية. أي اعطائها صبغة جديدة تقترن دوما بضرورة اعتبارها عملية تكوينية وتوجيهية ووقائية؛ تخدم المسير المراقب وتصب في صالحه اكثر مما يمكن ان تضره.

كما لا يمكن أن نعتقد أن أهداف الرقابة تتحقق بكثرة الاجهزة الرقابية وإنما بفعاليتها وكفاءتها في اعداد وتكوين مسيرين قادرين على تحمل المسؤولية، والقيام بدورهم على أكمل وجه في ضل إدارة الدولة في إرساء نظام حقيقي للرقابة. لتحقيق الفعالية اللازمة بدءا من تدعيم المؤسسات التربوية في مجال تسيير المال العام بالإطارات الكفؤة، والتكوين المستمر والكشف وتفعيل مختلف اجهزة الرقابة وعلى رأسها مجلس المحاسبة الذي لا تزال رقابته شكلية.

كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى دراسة الرقابة البنكية اعتبار هذه الأخيرة شرطا أساسيا لاستمرارية البنوك في السوق المالي؛ حيث تم التوصل من خلال دراسة هذا الفصل إلى عدد من النقاط التالية :

- الرقابة البنكية تقوم بصفة مستمرة بمراقبة التطورات المالية والمصرفية لضمان سلامة وأمان النظام المصرفي، وتجنب حدوث الأزمات المصرفية.
- تلزم الرقابة البنوك بإتباع قواعد الحيطة والحذر من أجل تفادي الأزمات المالية.
- يساعد الإشرافي المصرفي الفعال من الكشف المبكر للاختلالات وبالتالي يعطي إمكانية التدخل لاتخاذ الإجراءات اللازمة بالطريقة المناسبة لمعالجتها.
- يهدف نظام مراقبة التسيير الفعال في الجهاز المصرفي لإيجاد الطرق المنهجية والعلمية ومختلف مجالات تطبيقها وهذا من خلال تحديد الأهداف الأساسية لتحسين الأداء في مختلف وظائف الهيكل التنظيمي.

ولكي يتم تحسين الأداء لابد أن يكون هناك مراقبة فعالة وعقلنة في التسيير، الأمر الذي أدى بالمؤسسات المالية الدولية أن تضع مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك للحفاظ على سلامة القوائم المالية للبنوك، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس

مقدمة الفصل:

إن عمليّة القيام بمشروع استثماري مرهونة بالدرجة الأولى بتوفير التمويل اللّازم في ظلّ عدم كفاية المدخرات الشّخصية، والإعانة المقدّمة من قبل الأجهزة المستحدثة لتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية.

فنجد أن بعض القوانين تنص بمنح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائيه وشبه جبائيه ضمن شروط محددة؛ كما أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمد شكل الإعانة بمنحها نسبة معينة من تكلفة المشروع في إطار التقيد بالشروط المحددة.

لكن في ظل ذلك مازال مبلغ المساهمة الشخصية ومبلغ إعانة وكالة الدعم الممثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب غير كافيان لتغطية تكاليف المشروع المراد تأسيسه، وفي معرفة ما مدى تطابق ذلك من الجانب التطبيقي، توقفنا عند معطيات احد البنوك التجارية من خلال عينة لوكالة من وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ عين تادلس؛ مستغانم.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي؛ مهمته تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي. في بداية المشوار تكون البنك من مئة وأربعين وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وقد تم تصنيف بنك الفلاحة والتنمية الريفة في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

"إن إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت إلى ميلاد بنك جديد متخصص في الزراعة والتنمية الريفية؛ إذ يشغل مكانة هامة داخل النظام المصرفي الجزائري ويندرج ضمن دائرة البنوك التجارية.

تم إنشاؤه بموجب المرسوم 82 / 106 المؤرخ في 03/13/ 1982 برأس مال قدره 2.2 مليار دينار أما الآن فهو يعد شركة مساهمة ذات رأس مال 33 مليار دينار. مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة وقيمة كل حصة هي مليون دج بمساهمة صناديق المساهمة التابعة للدولة ورأسمال البنك قابل للتعديل سواء بزيادة مبلغ المساهمة بدخول مساهمين جدد أو بنقصانه في حالة تحويل شركة أخرى، وقد حدد هذا فعلا بتاريخ 25سبتمبر 1995 في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائريBNA. ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلتها البشرية صنف البنك من طرف قاموس محاسبة البنك BANKERS ALMONOCH (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية، ويحتل كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف"[1].

ومن أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها البنك في التمويل هي":

- الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.
- الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

[1] المرسوم 8/ 106 المؤرخ في 13/ 03 / 1982 المتضمن إنشاء BADR.

بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية التقليدية "[1].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم(6): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس

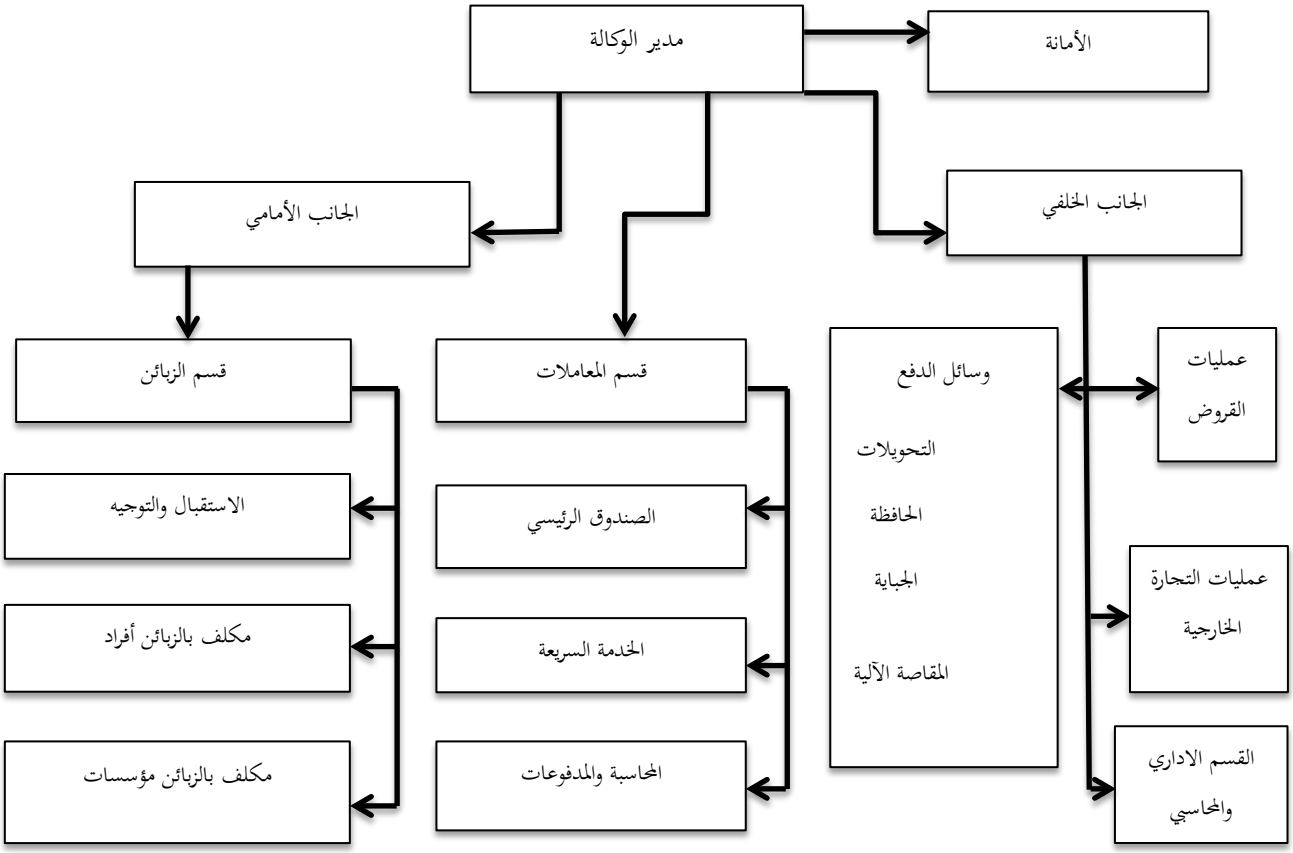

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تادلس

[1] المرسوم 8/ 106 المؤرخ في 13/ 03 /1982 المتضمن إنشاء BADR، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في التمويل الفلاحي وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي":

- وضع الامكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم تنمية القطاع الفلاحي؛ الري؛ الصيد؛ والنشاطات الحرفية.
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، وتساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء؛ أطباء الأسنان؛ البيطريون؛ الحرفيون؛ والصناعة التقليدية والتجار الخواص.
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

القيام بالعمليات لتالية:

- منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- معالجة جميع العمليات البنكية (قروض؛ صرف؛ خزينة).
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- انشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي"[1].

[1] www.badr-bank.net, Consulté le 25/04/2016.

أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

"يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى. وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفي.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفي ة من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة، وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية. حيث بلغت ميزانيته حوالي5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30 % من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية"[1].

[1] زهرة بن يخلف، **"ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري واثرها على البنوك الجزائرية"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و 25 افريل، سنة 2005، ص8.

المبحث الثاني: الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

"سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دراسة الرقابة الدورية التي تقوم بها المديرية الجهوية للاستغلال، وهذا للقيام بالرقابة اللاحقة بمقارنة الأداء الفعلي مع المخطط، وتنقسم هذه الرقابة الدورية إلى ثلاث رقابات هي:

- الرقابة الإدارية والمحاسبية.
- الرقابة القانونية.
- الرقابة على التجارة الخارجية والقروض.

المطلب الأول: الرقابة الإدارية والمحاسبية:

وقبل البدء في توضيح كيف تتم هذه الرقابة نذكر فقط أنه تتم الرقابة على الصندوق قبل بداية الوكالة في عملها؛ أي قبل التاسعة صباحا، وهذا لعدم إزعاج الزبائن، وتتم الرقابة على عدة مصالح في الوكالة وهي:

1- فيما يخص الصندوق:

يقوم المراقب بالتأكد من استقبال وإرسال الأموال من طرف الوكالة للبنك المركز ي، وهذا يحدث في كل صباح ويجب أن لا تقبض كل الأموال (النقدية) بل يجب مقارنتها بدفتر الاحتياجات، ولا يجوز أن تتجاوز الأموال المكدسة الاحتياجات، وإذا تجاوزت يجب أن تكون مبررة، يجب أن يتأكد المراقب من أن باب الخزينة له أرقام مشفرة ومفتاح.

1.1- الموجودات: بالدينار أو بالعملات الصعبة:

يقوم المراقب في هذه الحالة بمطابقة أو مقارنة بين الموجودات الحقيقية في خزينة البنك (الوكالة) مع دفتر اليومية ونظام الإعلام الآلي"[1].

- "مطابقة أصناف النقود من طرف المراقب ومثال على ذلك وجود 100 ورقة نوع 500 دينار في دفتر أموال الصندوق يجب أن يكون أيضا 100 ورقة في الحقيقة، وهنا المراقب هو الذي يتأكد من ذلك.

[1] بن وسعد زينة ، مباركي سمرة، **"المعرفة في البنوك الجزائرية"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي المعرفة الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، 12/13-11- 2005، ص13.

-يجب أن يتأكد المراقب من وجود تبرير للنقود المكدسة، أما لطلب من الزبائن أو لتسديدات متوقعة إلى غيرها من التبريرات، حيث الزائد يرسل إلى البنك المركزي؛ كما يتأكد المراقب من وجود مراقب دائم للصندوق في الوكالة.

-يجب أن يتأكد المراقب من عدم وجود تشطيب وحشو كبير للمعلومات في الدفتر الخاص بأموال الصندوق.

2.1- فيما يخص النقود الفاسدة (مثلا الممزقة):

حيث في هذا الخصوص عون الرقابة يقوم بمراقبة الوكالة كمايلي:

- مراقبة حساب هذه النقود في دفتر اليومية ومطابقتها مع الموجودة حقيقة.
- تسجيل مبالغ هذه النقود الفاسدة"[1].

2- حسابات الخزينة":

ولدينا: 1.2- حساب البنك المركزي.

2.2- حساب الخزينة العمومية.

3.2- حساب البنوك التجارية الأخرى.

وتكون الرقابة هنا بمقارنة الأرصدة (أي ما دخل وما خرج من هذه الحسابات) بين الوكالة والمتعاملين المذكور أعلاه، والمقارنة تكون بين الأرصدة الموجودة في دفتر اليومية ونظام الإعلام الآلي.

- عدم تجاوز أرصدة الحسابات للسقوف المحددة من طرف المديرية الجهوية للاستغلال.
- يجب الاحتفاظ بالأموال في هذه الحسابات (التكديسات)، وتكون مبررة.
- يجب أن يتأكد المراقب من أن الحسابات السابقة ذات أرصدة مدينة خاصة حساب بنك الجزائر، وهذا لكي لا يكون هناك نقدية عاطلة.

3- حساب الصكوك البريدية:

وفيه يتأكد المراقب من مطابقة الأرصدة الموجودة في حساب دفتر اليومية مع البيان الأخير لحساب الصكوك البريدية، ومع نظام الإعلام الآلي.

[1] بن وسعد زينة ، مباركي سمرة، "**المعرفة في البنوك الجزائرية**"، مرجع سبق ذكره، ص14.

4- الطوابع:

- طوابع بريدية للمراسلات: يجب الإطلاع على الموجودات من هذه الطوابع ومقارنتها مع الدفتر المدون فيه جميع المعلومات عليها، وأيضا مطابقة مبالغ آخر مؤونة خاصة بهذه الطوابع.

- طوابع جبائية: ويتم فيه مقارنة المؤونة المخصصة لها في دفتر اليومية مع الموجودات فعلا"[1].

5- الشباك والمعاملات":

- مراقبة كيفية استقبال الزبائن من طرف الموظفين وهذا للمحافظة على بقاء الزبائن يتعاملون مع هذا البنك.

- وضع كل وثائق السحب والإيداع في متناول الزبائن لعدم حدوث فوضى مع زيادة الطلب عليها.

- مراقبة سير العمليات العامة المتمثلة في الإيداع والسحب وأيضا تحويل النقود من حساب إلى حساب، مثال: هل يقوم الموظفون بعملهم على أكمل وجه، من حيث السرعة...إلخ.

- مراقبة إذا كان يتم توزيع بطاقات للزبائن حسب ترتيبهم في الاقتراب من الموظف لإنهاء أعمالهم.

6- العمليات المدرة للإيراد:

1.6- عمليات الأوراق المالية:

- مراقبة وضع الشيكات والأوراق المالية للتحصيل.

- التأكد من إرسال الشيكات والأوراق للتحصيل.

- كما يتم مراقبة احترام الآجال المحددة للتحصيل بكل أنواعه.

- مراقبة سجل التحصيل والذي يتم وضع فيه اسم المحصل، رقم الشيك، هل تم إرجاع الشيك...إلخ.

- تفقد الصكوك والأوراق المالية هل هي صالحة أم لا (حيث يجب أن لا تكون ممزقة مثلا).

2.6- خصم الصكوك والأوراق المالية:

- يجب التأكد من أن الشيك أو الورقة المالية له خط خصم (لأن إدا كان لا يوجد له خط خصم فإنه لا يستطيع خصم الورقة).

- يجب أن لا يتم خصم أكبر من السقف الموضوع له (خط الخصم).

[1] وثائق لدى المديرية الجهوية للاستغلال، مستغانم، عين تادلس.

– أيضا كما هو في التحصيل يجب تفقد الصكوك والأوراق المالية من ناحية الصلاحية"[1].

7– مراقبة الأعمال الإدارية":

1.7– يتأكد المراقب من مطابقة حسابات الوكالة أنها تتماشى مع الحسابات المتحصل عليها من مديرية المحاسبة العامة لهذه الوكالة.

2.7– مفاتيح المراقبة: يجب أن يتأكد المراقب من وجود مفاتيح المراقبة على شكل رقمي أو أبجدي لدى مدير الوكالة أو نائبه.

– التأكد من المحافظة على هذه المفاتيح (خاصة منها الخزائن الحديدة الخاصة بصندوق الوكالة، والخزائن الحديدية الخاصة بالزبائن).

3.7– سجل الاقتراحات: يجب على المراقب الاطلاع عليه وذلك لمعرفة التجاوزات في المعاملات من طرف موظفي الوكالة، والشكاوي، والاقتراحات المفيدة لتطوير الخدمات الوكالة وإرضاء الزبائن.

4.7– مراقبة الأجهزة الأمنية في الوكالة: مثل الأبواب الحديدية الخارجية، وجود صفارة الإنذار...إلخ"[2].

المطلب الثاني: الرقابة القانونية:

وتخص هذه الرقابة الجانب القانوني وهي كما يلي":

1– تقديم الاعتراضات:

عند تقديم اعتراض من العملاء فيما يخص مثلا فقدان صكوك تخصه، وهنا تقوم الوكالة بإعطاء صكوك أخرى ولكن بعد تقديم طلب رسمي والرقابة تمكن هنا في أخذ العمولة من هذا العميل أم لا.

2– حجز أشياء (أموال) المدين:

وفي هذه الحالة يتم إغلاق حساب العميل، وذلك بطلب من المحضر القضائي الذي تلقى شكوى من إحدى المؤسسات أو الأفراد بأنه دائن لذلك الشخص، وتكون الرقابة للتأكد من توقيف الحساب، وأيضا اقتطاع عمولة بسبب هذا الأمر.

[1] جلسة مع المكلف بالرقابة على الوكالة، المديرية الجهوية للاستغلال، مستغانم، عين تادلس، 2016/04/03.

[2] جلسة مع المكلف بالرقابة على الوكالة، المديرية الجهوية للاستغلال، مستغانم، عين تادلس، 2016/04/10.

3- في الرقابة القضائية:

يقوم المراقب بالتأكد من إقفال حساب العملاء الذين لم يسددوا مستحقات مصلحة الضرائب، ولكن بعد التأكد من طلب المحضر القضائي بعد رفع دعوى من طرف مصلحة الضرائب، وأيضا مراقبة اقتطاع عمولة من هذا الزبون.

4- الوفيات:

والرقابة تخص حسابات العملاء المتوفين؛ حيث يجب على الوكالة إقفال الحساب؛ حتى يتقدم الورثة بملف فيه عدد الورثة، أي ورقة حصر الإرث إلى غير ذلك من الأوراق، إذن تمكن الرقابة هنا في مراقبة أوراق الملف، وأيضا التأكد من اقتطاع عمولة لقاء هذه الخدمات"[1].

المطلب الثالث: الرقابة على التجارة الخارجية والقروض:

1- الرقابة على عمليات التجارة الخارجية":

1.1- حق الصرف من أجل السفر والعلاج أو المهمات بالخارج:

يجب احترام النصوص المنظمة فيما يخص هذا البند فمثلا عند يقوم زبون بتقديم جواز سفر فإنه يستطيع أن يقوم بإجراء له عملية صرف واحدة، وهنا تكمن الرقابة من طرف العون.

2.1- الرقابة على وسائل تمويل التجارة الخارجية:

والمتمثلة في التوطين المصرفي الخاص بالاستيراد والتصدير، ويتم التوطين المصرفي في عدة خطوات وعدة وثائق لإجرائه والغرض منه هو مرور عملية صرف العملة بالبنك المركزي، وهذا ليستطيع البنك المركزي مراقبة والتحكم في سعر الصرف.

وإما الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي متشابهان حيث يتم من أجل تسهيل عملية الاستيراد أو التصدير، حيث يتم فتح الاعتماد المستندي للمستورد ويقوم كل من المستورد والمورد باختيار كل واحد منهما، البنك يتعامل معه بعدها تبقى العلاقة فقط بين البنكين. حيث يقوم البنك المحلي بالتسديد فقط عند وصول

[1] جلسة مع المكلف بالرقابة على الوكالة، المديرية الجهوية للاستغلال، مستغانم، عين تادلس، 2016/04/17.

الوثائق الخاصة بالسلعة، وتكون الرقابة هنا بالتأكد من أن الوكالة اقتطعت العمولة على هذه العمليات وأيضا التأكد من وجود الوثائق الخاصة بالقروض التجارةالخاصة.

وأيضا الرقابة تكون على التحويل الحر والذي يعني تحويل الأموال من الداخل إلى الخارج وتكون الرقابة على اقتطاع عمولة لقاء قيامها بهذه العملية من طرف الوكالة"[1].

2- الرقابة على القروض (الالتزامات):

وتتم هذه الرقابة كما يلي":

1.2- تحليل الموارد- الاستخدامات:

وتتم هذه الرقابة على أساس تقرير النشاط الخاص بالوكالة لمدة ثلاث سنوات متتالية، وفيه يتأكد المراقب من أن الموارد بالنسبة للوكالة تغطي الاستخدامات، وأيضا المقارنة بين الأرقام الحقيقية للميزانية وبين المستهدفة.

2.2- الالتزامات السائرة:

وسميت بهذا الاسم لأنها دائما مدينة، مثال ذلك رقم الحساب 200-العمال، 300 - التجار وتكون الرقابة التأكد من أنها مدينة دائما.

3.2- القروض الممنوحة (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل)

وتتم الرقابة هنا فيما يخص توظيف هذه القروض هل تم توظيفها في الأمر الذي اقترضت من أجله، مثلا الاقتراض من أجل شراء سيارة فهنا المراقب يطلع على ملفات المقترض لتأكد من وجود وثائق السيارة المستفاد منها.

-كما يجب أن يكون العميل قد قدم ضمانات جيدة على تلك القروض.

-يجب أن يتأكد المراقب أنه عندما يأتي العميل بالضمان أو الرهن يجب على الوكالة بإرسالها إلى المديرية الجهوية للاستغلال للمصادقة عليها.

-وفي الأخير يجب أن توضع تلك الملفات في خزائن للحفظ.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مستغانم ، وكالة عين تادلس.

2-4 التسديدات:

وتكون الرقابة هنا على الشكل التالي:

- يقوم المراقب بمتابعة استهلاك القروض "تسديد الأقساط في مواعيدها" وبصفة عادية، وإذا لم تسدد القروض هل قامت الوكالة بإخبار المحضر القضائي لمتابعة العملاء الذين لم يسددوا.

- وفي الأخير فيما يخص التسديدات الوقتية، هل تم تسديدها من قبل العملاء ويقصد بالتسديدات الوقتية، تسديد في أول الأمر دفعة من القرض ثم انتظار مدة طويلة، وبعدها يبدأ بالتسديد على أقساط.

3- مستحقات غير مدفوعة:

ويقوم المراقب بالاطلاع على النسبة التي استطاعت الوكالة تحصيلها من هذه المستحقات غير المدفوعة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه الرقابة تدوم في الوكالة الواحدة من 8 أيام إلى 15 يوم، وبعد الانتهاء من هذه الرقابة، يقوم المراقب بكتابة تقرير يذكر فيه كل ما سبق ويرسل إلى المفتشية العامة لبنك الفلاحة والتنمية، وتقوم هي الأخرى بالرد على التقرير حيث ترسل إلى المديرية الجهوية للاستغلال وما تفعله تجاه الوكالات المراقبة"[1].

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مستغانم، وكالة عين تادلس.

المبحث الثالث: المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم التطرق في هذا المبحث إلى الوثائق المطلوبة بالنسبة لقرض الاستثمار وقرض الاستغلال وتطور أهم المؤشرات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: الوثائق المطلوبة عند منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية":

الجدول رقم (3): يتمثل في الأوراق المطلوبة في قرض الاستثمار وقرض الاستغلال

قرض الاستثمار	قرض الاستغلال
– طلب قرض. – القانون الأساسي للمؤسسة عند فتح الحساب. – نسخة طبق الأصل عن السجل التجاري. – دراسة تقنية واقتصادية. – حصائل ختامية وجدول حسابات النتائج للسنوات المالية الثلاث الأخيرة. – حصائل وحسابات الاستغلال التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري على مدى خمس سنوات. – محضر مداولات الجمعية العامة تعين المسير وتسمح له الحصول على قروض. – شهادة التأهيل المهني. – تقييم أولي تقديري للأشغال الباقية في طور الانجاز. – أوضاع جبائية وشبه جبائية مصفاة. – عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء. –رخصة إقامة المشروع من طرف السلطات المختصة.	– طلب قرض. – نسخة طبق الأصل عن السجل التجاري. – القانون الأساسي. – عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للمحلات المهنية. – شهادة أوضاع جبائية وشبه جبائية مصفاة. – ميزانية ختامية لآخر ثلاث سنوات. – مخطط تمويلي تقديري. – ميزانية تقديرية. – جدول حسابات النتائج.

المصدر: من إعداد الطالب؛ اعتمادا على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس.

وقد أدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية القرض رفيق وهو قرض مدعم لمدة اثنا عشر شهر يقدم للفلاح لغرض تمويل شراء بذور وأسمدة...الخ، ويعتبر قرض استغلال، والسبب وراء كثرة الوثائق عند منح القرض يرجع إلى التخوف من عدم إرجاع القروض أو المماطلة في التسديد"[1].

ونجد هناك عدة معايير يحرص البنك على معرفتها وذلك كي تساعد في اتخاذ القرار الصحيح المتعلق بالموافقة على تمويل المشروع ومن ضمن هذه المعايير نجد ما يلي:

– **الضمانات:** مقابل منح القروض للعملاء يطلب ضمانات من المقترضين كي يضمن البنك استعادة أمواله والضمانات نوعان:

أ– ضمانات شخصية تكون إما كفالات أو تأمينات القروض.

ب– ضمانات عينية وهي إما رهن رسمي أو حيازي.

– الخطر البنكي:

إن عملية التمويل البنكي كثيرا ما تصاحبه أخطار عديدة؛ لذا يسعى البنك جاهدا لتفادي مثل هذه الأخطار وذلك بإجراء دراسة شاملة ووافية تخص العميل نفسه وتخص المشروع في حد ذاته. ومن بين هذه الأخطار نجد خطر عدم التسديد أي عدم الوفاء بالدين والذي يكون عادة بسبب فشل المشروع أو لأسباب أخرى؛ مما نجد خطر عدم التسديد في الآجال المحددة أي التأخير في الدفع ينعكس سلبا على البنك. لأنه يسبب اختلالا في ميزانيته التقديرية وبالتحديد في الإيرادات، وهذا ما يؤدي إلى نقص سيولته فالخطر ذاته يؤثر على الزبون نتيجة تأخره فإن كلفة القرض سترتفع.

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مستغانم.

المطلب الثاني: حوصلة رقمية عن تقديم القروض لدى" BADR":

"الجدول التالي يبين لنا إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية حول عدد ملفات قرض رفيق المقبولة في كل من المواسم الآتية (2010-2011، 2011-2012، 2012-2013)

الجدول رقم(4): عدد الملفات المقبولة لدى "BADR"

الموسم	عدد الملفات المقبولة	المبلغ الممنوح	المبلغ المستعمل
2011-2010	195	365843567.00	278453089.05
2012-2011	106	283423621.00	245782256.21
2013-2012	123	264547032.67	187345927.96

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس

من خلال الاحصائيات المعتمدة من طرف البنك لا يمكن تحديد عدد الملفات المودعة ومعرفة تغيرها النسبي مع الزمن وهذا يرجع إلى استعمال الطرق الكلاسيكية في تأدية المهام، ولا يمكن استخلاص الملفات المقبولة مقارنة مع المرفوضة وذلك لعدم توفر هذه الأخيرة.

لا يمكن تحديد نظام الرقابة وفاعليته في عملية منح القروض لدى BADR نظرا لعدم توفرهم على معلومات كافية والمتمثلة في عدد الملفات المرفوضة، وبذلك ليس بالإمكان تحديد درجة فاعلية الرقابة لدى البنك في عملية الاقراض.

وبالتالي لا يمكن للمراقب أن يعطي رأيه حول نظام الرقابة الداخلية الموجود في البنك وتقييمه دون توفر قوائم الاستقصاء"[1].

[1] الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم(5): القروض الممنوحة بالمبالغ

المواسم	2011-2010 "م1"	2012-2011 "م2"	2013-2012 "م3"	التطورالنسبي م2- م1	التطور النسبي م3- م2
القروض الممنوحة بالمبالغ	365843567.00	283423621.00	264547032.67	%-22.53	%-6.66

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

"من خلال الجدول يتبن لنا أن القروض الممنوحة في الموسم الفلاحي 2011- 2012 سجلت انخفاضا ملحوظا بنسبة 22.53% أي بقيمة 82419946دج مقارنة بالموسم 2010-2011.

وفيم يخص القروض الممنوحة في الموسم 2012-2013 انخفضت بقيمة ما يعادل 18876588.33 وذلك بنسبة 6.66%.

هذا ونلاحظ أن نسبة القروض في تناقص مستمر من موسم لآخر وهذا يرجع إلى عدم التسديد من طرف الزبائن الذين أخذوا قروضا من قبل أو تأخرهم عن الوقت المحدد، وهذا يؤدي إلى حتمية نقص السيولة لدى البنك"[1].

[1] الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خلاصة الفصل:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية و التي أضحت مرتكزة على كل ما هو رقمي ومرتبطة بالتكنولوجيا، أصبح لزاما على المؤسسات عامة و على المؤسسات المصرفية خاصة تطوير خدماتها المقدمة لمواكبة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. والجزائر كغيرها من الدول الساعية للنمو و التطور كان عليها الالتحاق بهذه التطورات و من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن الجزائر تحاول تطبيق بعض مظاهر اقتصاد المعرفة ألا و هي الانتقال إلى الحكومة الالكترونية و هذا ما تبين لنا من اهتمامها ب:

- تطوير الخدمات في القطاع المصرفي من تقليدية إلى الكترونية.
- استحداث نظم دفع جديدة.

هذا على المستوى النظري أما على المستوى التطبيقي فمن خلال دراستنا الميدانية على مستوى مديرية ووكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية مستغانم وجدنا:

- إن هناك نقصا كبيرا في الوعي بأهمية اقتصاد و إدارة المعرفة.
- كذلك و بالرغم من الجهود المبذولة يبقى تقبل الزبائن ضعيفا للتعاملات الالكترونية و هذا لغياب الثقافة البنكية الالكترونية في المجتمع.

الفصل الثاني: القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

مقدمة الفصل:

تعد المحاسبة نظاما للمعلومات يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المؤسسة؛ من المستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية وغيرها. وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات؛ هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها المؤسسات باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم. كما تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية؛ كما تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

وبما أن النظام المحاسبي المالي يستند في معظم طياته على معايير المحاسبة الدولية؛ فقد تم من خلاله تبني مجموعة من هذه المعايير التي يرى أنها تتناسب وواقع الاقتصاد الجزائري؛ خاصة منها المعايير المتعلقة بتطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.

ووفق هذا المنظور تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: الاطار النظري للقوائم المالية

المبحث الثالث: تقديم القوائم حسب معايير المحاسبة الدولية

الفصل الثاني: القوائم المالية من المنظور الدولي

"تعتبر القوائم المالية المنتوج النهائي لأي نظام محاسبي، والتي تعكس امتزاج مجموعة من العناصر التي تمثل الموارد الاقتصادية التي تملكها المؤسسة أو تسيطر عليها والتعبير عنها بقيمة نقدية، فالعملية الإنتاجية المحاسبية لهذه القوائم تحكمها مجموعة من الاجراءات والمبادئ في قياس التغيرات التي تحدث خلال الفترة"[1].

المبحث الأول: عموميات حول معايير المحاسبة الدولية

"إن الهدف الأساسي من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS) تأمين الشفافية والكشف عن البيانات المالية؛ إضافة إلى تلبية احتياجات أصحاب المصالح المختلفة.

المطلب الأول: خلفية عن معايير المحاسبة الدولية

أدى التطور الاقتصادي العالمي وتحرر حركة رؤوس الأموال والانفتاح على الأسواق والتجارة العالمية، وفي ظل هذا كله ظهرت الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية لتسهل من عملية التبادل بين البلدان؛ حيث تضمن شفافية المعلومات المالية للأطراف الفعلين في المؤسسات وخاصة المستثمرين لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

أولا: مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard بالإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبين إلى استخدام معيار محاسبي، ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج واضح يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله. أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والظروف التي تاثر على المركز المالي للمؤسسة ونتاج أعمالها وإيصال المعلومات للمستفدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من العمليات التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتاج أعمالها"[2].

وقد عرفت لجنة القواعد للدولة القاعدة المحاسبية بأنّها : "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهاداتهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدًا".[3]

---

[1] طارق حماد عبد العال، **"التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل"**، الدار الجامعية، مصر،ط1، 2005 ، ص 35.

[2] عبد الستار الكبيسي ،" **الشامل في مبادئ المحاسبة"** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،ط1، 2008، 24.

[3] عبد الستار الكبيسي ،" **الشامل في مبادئ المحاسبة"**، نفس المرجع، ص27.

"كما أنّها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة عمق المسؤولية المهنية.

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم عام للمعيار المحاسبي: على أنه مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أسس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض الإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف عل المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها."[1]

أمّا المعايير المحاسبية الدولية :" فهي عبارة عن بيان إداري مكتوب تصدره الهيئة المحاسبية المعنية وهي هيئة المعايير المحاسبية الدولية، وتتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها، وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض أو كيفية التصرف و المعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة"[2].

ثانيا: أسباب وجود معايير دولية:

"من أسباب وجود معايير دولية وخصوصا في المجال المحاسبي والمالي يمكن إجمالها في العناصر كالتالي:

- الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسب مثل: معالجة مشكلة عقود الإيجار – تمويل، وبالإضافة إلى وجود اختلافات في شكل ومضمون القوائم المالية.
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي.
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة.
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي"[3].

[1] شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**"، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو، ط1 ، 2008، ص126.

[2] رضوان حلوة حنان،" **النموذج المحاسبي المعاصر**"، دار وائل، عمان الأر ن، ط2، 2006، ص 297.

[3] محمد بوتين، "**المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010 ، ص 97.

ثالثا: اللجان المختصة

1-1- لجنة المعايير المحاسبية الدولية

"نشأت (IASC) في عام 1973 بمبادرة من الهيئات المحاسبية المهنية لتسعة دول: ألمانيا؛ هولندا؛ أستراليا؛ كندا؛ الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا؛ اليابان؛ المكسيك؛ إنجلترا؛ يتكون من 19 شخصية تسمى (Les Trustees) مكلفة بتحديد الترجمات الاستراتيجية؛ التطوير، والعمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتحقيق توحيد المبادئ المحاسبية التي تتبعها المؤسسات، وتعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

لقد اعتبرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية(IASC) أهم جهة دولية في دفع مجال التوافق المحاسبي الدولي، وبالأخص في السنوات الأخيرة بعد إعادة هيكلة هذه اللجنة وتحويل اسمها إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB"[1].

1-2: مجلس معايير المحاسبة الدولية

"تم إنشاء مجلس معايير المحاسبية الدولية في 06 فيفري 2001، ويتكون من 14 عضوا بحيث هناك رئيس ونائب الرئيس و 12 عضوا دائما. حيث يتم اختيارهم على أساس خبرتهم المحاسبية؛ بشرط أن يكون لخمسة أعضاء على الأقل خبرة الإصدار وثلاثة أعضاء من مستخدمي القوائم المالية، وواحد من الأكاديميين حيث سبعة أعضاء من بين الاثنى عشر مكلفين بالربط والاتصال بالمنظمات الوطنية للتقييس وذلك من اجل تسهيل تقارب التنظيمات مع المعايير IASB.

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هو منظمة دولية للمعايير المحاسبية الدولية؛ ولد نتيجة لجنة معايير المحاسبة الدولية في 2001، ويهدف المجلس إلى :

- إعداد ونشر معايير محاسبية ذات غرض عام تراعي عند إعداد القوائم المالية وتشجيع العمال بموجبها على مستوى العالم.

- العمل بشكل عام على تطوير التعليمات والمعايير المحاسبية والاجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على مستوى دولي.

- تشجيع استخدام تلك المعايير وتطبيقها بشكل صارم"[2].

---

[1] Bernard Raffournier, " **LES NORMES COMPTAPLES INTERNATIONALES (IFRS/ IAS)**", EDITION , ECONOMISA,2005, p 9.

[2] محمد بوتين، **"المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص98.

1-3 أهم الفروقات بين لجنة المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية:

تتمثل الفروقات الرئيسية بين لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية في ما يلي":

- خلافا للجنة معايير المحاسبة الدولية؛ لا يربط مجلس معايير المحاسبة الدولية علاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية، وعوضا على ذلك يتم إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل مجموعة من الأمناء ووظيفة متنوعة مستقلين عن مهنة المحاسبة.
- ينعقد مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية أربع(4) مرات خلال السنة؛ بينما ينعقد مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة كل شهر؛ علاوة علا ذلك ارتفع عدد الموظفيين والتجاريين الذين يعملون لدى المجلس بشكل كبير مقارنة مع لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- خلافا لأعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن أعضاء مجلس إدارة معايير المحاسبة الدولية هم أفراد تم تعيينهم على أساس المهارة الفنية والخبرة؛ أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محاسبية وطنية محددة أو منظمات أخرى"[1].

المطلب الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية وخصائصها

أولا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

يلاحظ بأن الحاجة إلى المعايير المحاسبية تأتي من خلال":

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشآت؛ فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز الصحيح للأحداث المالية.

- ايصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، ويلاحظ غياب المعايير المحاسبية سوف تؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة وبالتالي سوف تكون عملية الايصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم.

- تحديد الطريقة المناسبة للقياس، ويلاحظ بأن المعيار يحدد المناسبة في عدد من الطرق التي قد يشار إليها في تنوع المعيار"[2].

[1] طارق حماد عبد العال، "**التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**"، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] حنان بركة، نجوى محمودي، " **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص43.

ويمكن إبراز أهم ايجابيات المعايير المحاسبية الدولية كالآتي":

- المعايير المحاسبية الدولية تتمتع بالقبول الدولي ومعترف بها عالميا.

- تزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية تجاه القوائم المالية؛ الأمر الذي يشجع التبادلات الاستثمارات بين هذه الأسواق، وارضاء المستثمرين وبخاصة الدوليين منهم؛ كما تؤدي هذه الثقة إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة تداول الأسهم.

- تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، واعطاء صورة دقيقة عن المؤسسة في لحظة تقديم المعلومة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية، وليس وفق نظرة قانونية.

- معايير تعالج كل العمليات؛ أي أنها معايير مكتملة أكثر من اي مرجع آخر.

- معايير متوافقة مع التطورات الاقتصادية باستمرار.

- تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤذي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق الدولية.

- توفر معايير محاسبية دولية تسمح بإعداد قوائم مالية مجمعة للشركات متعددة الجنسيات التي لها فروع في دول مختلفة وبتطبيقات محاسبية متباينة، ومساعدتها في تصميم نظم متكاملة للمعلومات تسمح بالربط بين أنظمتها وأنشطة فروعها"[1].

ثانيا :خصائص معايير المحاسبة الدولية

تتميز معايير المحاسبة بمجموعة من الخصائص أهمها":

- قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي تمر بها هيئة معايير المحاسبة الدولية نتج عنها توسيع مجال الاستشارة دون إهمال وجهة نظر الهيئات الدولية.
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين (الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية) حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير وهو ما اكسبها نوعية عالية من الجودة.
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.

[1] حنان بركة، نجوى محمودي، " **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص44.

- غير إجبارية لأن ليست لها صفة القانونية أو التنظيم"[1].

المطلب الثالث: عمليات إصدار معايير المحاسبة الدولية

"إن عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية تمر بإجراءات منظمة تضمن نوعية عالية لهذه المعايير التي تتطلب ممارسات محاسبية ملائمة في ظروف إقتصادية محددة مع الهيئات الأعضاء في اللجنة وهيئات وضع المعايير ومجموعات مهمة أخرى، وتمر إجراءات تطوير المعيار المحاسبي الدولي بالخطوات التالية:

- تأليف لجنة توجيهية تضم ممثلين عن هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل، وقد تضم هذه اللجنة كذلك ممثلين من منظمات أخرى ثم تقوم هذه اللجنة بتحديد ومراجعة كامل المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع.

وتدرس هذه اللجنة المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية بما في ذلك المعالجات المحاسبية المختلفة الملائمة في الظروف المختلفة، وتقوم في نهاية المطاف بتقديم مخطط عمل للمجلس الذي يدير أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية. حيث يتكون هذا المجلس من ممثلي الهيئات المحاسبية من ثلاثة عشر بلدا معينين من قبل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين وأربعة منظمات مهتمة في وضع التقارير المالية.

- يقوم المجلس بعد استلام المخطط بالتعليق عليه إن أراد ذلك ومن ثم تقوم اللجنة التوجيهية بإعداد ونشر مسودة المبادئ أو وثيقة نقاش أخرى يكون الغرض منها هو تحديد المبادئ المحاسبية الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار كما تبين هذه المسودة الحلول البديلة وأسباب اقتراحها بالقبول أو الرفض.

- اختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسات التفصيلية من قبل لجنة رئيسية تكلف بإعداد مشروع مسودة لمعيار يتعلق بموضوع معين وذلك ليتم بعدها دراسة هذه المسودة من قبل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

- إحالة المسودة إلى الهيئات والجمعيات والحكومات والأسواق المالية و المؤسسات المعنية بالمعايير، و ذلك بعد موافقة اللجنة على مشروع المسودة.

- ترسل التعليقات والاقتراحات على المسودات من قبل الجمعيات والهيئات والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية والمهتمة بالمعايير؛ حيث يتم فحصها ودراستها من قبل مجلس اللجنة؛ ليتم تعديلها عند الحاجة.

[1] شالور وسام، "**المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، ص54.

في حالة الموافقة على المسودة بالأغلبية (ثلاثة أرباع) من الأصوات على الأقل؛ فإن هذا المشروع يصدر كمعيار محاسبي دولي يصبح ساري المفعول بدءا من التاريخ المنصوص عليه في المعيار"[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية

"يعتبر إعداد وعرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة؛ فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء المالي والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية. ذلك أنّ تلك القوائم المالية في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية وبالتالي فإن القارئ الذي يتفهم محتوى ومضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية وهي تسجيل وتبويب و تلخيص العمليات المالية"[2].

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

"إن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية.

ويخضع إعداد القوائم المالية لقواعد تنظيمية صارمة؛ تلتزم بها المؤسسة لتوصيل المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي. وقد تقوم المؤسسة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية من خلال التقارير المالية، وليس القوائم المالية فحسب، والتي تعتبر المحور الأساسي للتقارير المالية، على سبيل المثال نذكر: تقرير مجلس الإدارة، التنبؤات المالية، الأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، ووصف الخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة؛ أي أن التقارير المالية مفهومها أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية. فهي تضيف معلومات أخرى غير مالية لاتتضمنها القوائم المالية؛ لكنها مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية"[3].

---

[1] عبد الكريم شناي ، **"تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص10.

[2] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **" تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2006 ص43.

[3] منور أوسرير، محمد مجبر، **"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "**، ملتقى حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية جامعة الوادي ، 17- 18 جانفي، 2010، ص03.

تعريف القوائم المالية:

"إنّ مصطلح قائمة في مفهومه العام إعلان يتعلق بشكل محدد يعتقد من يقدمه بصحة ما تم الإشارة إليه فيه وبذلك تتمثل القوائم المالية في أنها إعلانا يعتقد بصحته و يتم توصيله باستخدام القيم النقدية. وعندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، والتي يعتقدون أنها تعبر بعدالة عن أنشطة المؤسسة والعمليات المالية، وتعبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها عام؛ أمّا القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن عام (ثلاثة شهور على سبيل المثال) يطلق عليها القوائم المالية الدورية.

وتبدو عبقرية تلك القوائم المالية والتي غالبا ما تعد في صفحات قليلة في أنها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات أو آلاف الصفحات التي تتكون منها السجلات و الدفاتر المحاسبية التفصيلية"[1].

ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للقوائم المالية وهي":

–تعريف(1): مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.

–تعريف (2): تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.

[1] سعيدي عبد الحليم، **"محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي– دراسة عينة عن المؤسسات–"**،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص03.

– تعريف (3): بالنسبة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولي(IASB)؛ فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول (IASB) المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها. والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها"[1].

"ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وفي أشكال محددة، وتعتبر الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات. أما الوثائق المحاسبية و المالية التي تكون القوائم المالية تتمثل في الميزانيات وبيانات الدخل أو حسابات الأرباح والخسائر، وبيانات التغيرات في المركز المالي، والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية، وتعد القوائم المالية وتنشر عادة مرة في السنة وتكون موضع تقرير مدقق الحسابات، إن معايير المحاسبة الدولية تطبق على تلك القوائم المالية لأي شركة تجارية أو صناعية أو شركات الأعمال"[2].

"كما تعتبر القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة و ما حققته من نتائج. فالمعاييرIAS/IFRS تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية وما يتطلبه محتوى كل وثيقة؛ فالنظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة انجازها سنويا، و التي تشتمل على:

– قائمة المركز المالي (الميزانية).

– قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

[1] سعيدي عبد الحليم، "**محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي– دراسة عينة عن المؤسسات–**"، مرجع سابق، ص05.

[2] منور أوسرير، محمد مجبر، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية** "، مرجع سبق ذكره، ص07.

- قائمة تغيرات الأموال الخاصة.

- قائمة التدفقات النقدية (لخزينة).

-ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية و جدول حسابات النتائج"[1].

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

أولا:"قائمة المركز المالي (الميزانية): عبارة عن قائمة أو تقرير يبين المركز المالي للمنشأة من حيث موجوداتها والتزاماتها تجاه الغير كما تبين حقوق ملاكها في لحظة معينة. وتصنف المعلومات في قائمة المركز المالي إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي :

- **الأصول**: عبارة عن حقوق وممتلكات المنشأة وتنقسم إلى
- أصول متداولة: وتعرف بأنها النقدية والأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية أو الاستخدام خلال فترة مالية واحدة وتتضمن: النقدية (الصندوق والبنك)؛ الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم والسندات (أوراق مالية)؛ المدينون؛ المخزون السلعي؛ أوراق القبض؛ المصروفات المدفوعة؛ الإيرادات المستحقة.

- الأصول الثابتة: وهي التي تمتلكها المنشأة بقصد استخدامها في أداء نشاطها، ومن أمثلتها: الأراضي؛ المباني؛ السيارات؛ الأجهزة.

- الأصول غير الملموسة: تمثل ما دفعته المنشأة للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس؛ مثل: شهرة المحل، حقوق التأليف؛ براءة الاختراع؛ العلامة التجارية"[2].

2- الخصوم: عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه الغير وتنقسم إلى":

[1] عبد الكريم شناي ، **"تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] أمين احمد السيد لطفي، **"المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات"**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2004، ص456.

– خصوم متداولة (قصيرة الأجل) : وهي التزامات على المنشأة للغير يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة وتتضمن: الدائنون؛ قروض قصيرة الأجل؛ مصاريف مستحقة، إيرادات مقدمة.

– خصوم طويلة الأجل: تمثل التزامات على المنشأة يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، ومن أمثلتها: السندات؛ قروض طويلة الأجل؛ قروض برهن عقار.

– حقوق الملكية: عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة، وتتمثل أساسا من رأس المال + أي أرباح متراكمة لدى المنشأة، ويعبر أحيانا عن حقوق الملكية بمصطلح صافي الأصول والذي يمثل الفرق بين الأصول والخصوم.(تطبيقا لمعادلة الميزانية)

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية

حقوق الملكية = الاصول – الخصوم".[1]

وفي ما يلي نموذج لقائمة المركز المالي (الميزانية):

[1] أحمد نور، "**المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2004، ص25.

الجدول رقم(1): الميزانية العمومية

الأصول			الخصوم		
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية			**رؤوس الأموال الخاصة** رأس مال تم اصداره علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة(1) فوارق اعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة الصافية/(نتيجة صافية حصة المجتمع(1)) رؤوس الأموال الخاصة اخرى/ترحيل من جديد		
			حصة شركة مدمجة		
			حصة ذوي الأقلية		
			مجموع(1)		
مجموعالأصول غير جارية			**الخصوم غير جارية** قروض وديون مالية ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا		
أصول جارية مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها			**مجموع الخصوم غير جارية**		
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب خزينة سالبة		
مجموع الأصول الجارية			**مجموع الخصوم الجارية**		
مجموع الأصول			**مجموع الخصوم**		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق

ثانيا: قائمة الدخل

"قائمة الدخل هي عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة؛ تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة.

وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. وتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة. وتبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة؛ كما تهم أيضا نقابات العمال في المفاوضات حول الأجور، دون أن ننسى أهميتها بالنسبة للحكومة فيما يخص إعداد السياسة الضريبية والاقتصادية. وعليه تتضح أهمية الطلب على المعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل فيما يلي:

- قياس التسيير الجيد للمؤسسة و كفاءة إدارتها و أداء الوحدة الاقتصادية.

- التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للنشاط.

- أساس قياس الضريبة".

هيكلة قائمة الدخل:

"مشروع النظام المحاسبي المالي يقدم نموذجين لتقديم جدول حسابات النتائج مثلما جاء في المعيار المحاسبي (IAS1) إما بواسطة تحليل الأعباء حسب طبيعتها و التي تسمح بتحديد النتائج الوسيطة، وإما ترك الحرية للمؤسسة بإعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظائف"[1].

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة ، **"مبادئ و أساسيات علم المحاسبة "**، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2 ، 2008، ص 128.

عناصر قائمة الدخل":

- **النواتج:** حسب الإطار المفاهيمي: النواتج هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة؛ في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.
- **الأعباء:** تعرف الأعباء بأنها " انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة؛ باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة.

تعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع الأجور والاهتلاكات"[1].

معلومات يستوجب إظهارها في جدول قائمة الدخل:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة.
- نواتج الأنشطة العادية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية.
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير المادية.
- نتائج الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية للنواتج والأعباء.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع"[2].

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة ، "**مبادئ و أساسيات علم المحاسبة** "، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] مشهود فاطمة، "**أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014-2015، ص24.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

– مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

"نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية؛ فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية. وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية. والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية"[1].

أهداف قائمة التدفقات النقدية:

– توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمنشأة، والقدرة في التأثير على أوقات التدفقات النقدية.

– توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات اضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت.

– تعمل قائمة التدفقات النقدية كمؤثر للمبالغ والتوقيتات وعنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية."[2]

أنواع تدفقات النقدية: تدفقات الخزينة تتمثل في ثلاثة أنشطة مختلفة ":

– الأنشطة التشغيلية: و تتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد؛ كذلك تسديد للمصروفات وللموردين والعاملين وسداد الفوائد.

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي، **"المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية"**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ط1، 2003، ص22.

[2] أحمد طرطار، شوقي الجباري، **"الافصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة"**، مداخلة في الملتقى الوطني للمركز الجامعي سوق أهراس، 2010، ص12.

– **الأنشطة الاستثمارية:** هي الخاصة باقتناء و بيع الأصول و كذا التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.

– **الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها"[1].

الشكل رقم (4): التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة

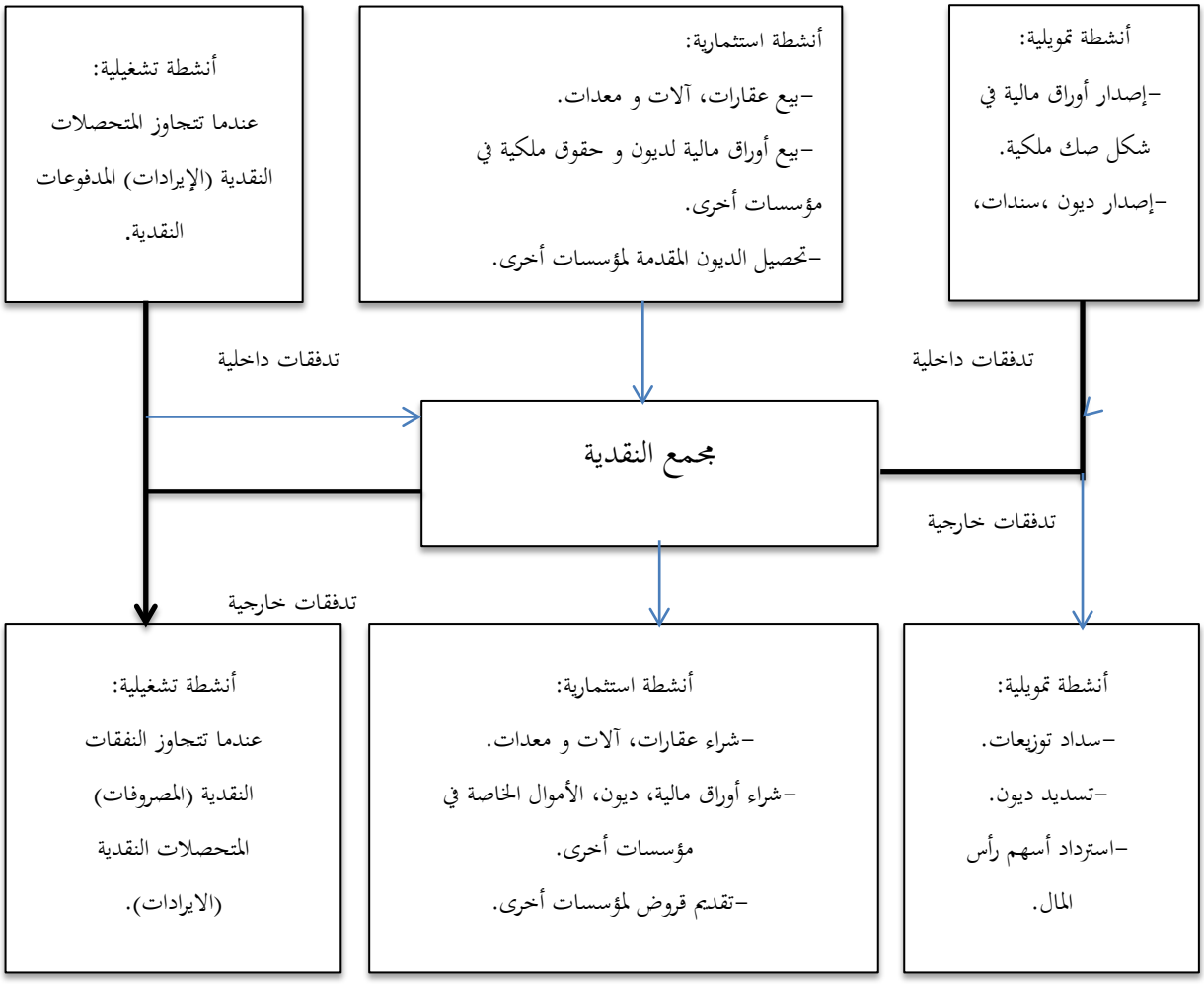

المصدر: سامي محمد الوقاد،" **نظرية المحاسبة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص ص258-259.

[1] كمال الدين الدهراوي، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الاسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص156.

رابعا: قائمة تغيرات الأموال الخاصة

مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة

"هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997. وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات بأنها: "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة"[1].

الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة:"

- تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة.
- تغير الأموال الخاصة بين تارخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة.
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، و المتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:
- تغييرات رأس المال الاجتماعي المحرر:
- زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم.

[1] بن خليفة بلقاسم، عزة الازهر، صالحي ناجية، **"مقارنة وتكييف القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري وفق المعايير المحاسبية الدولية"**، مداخلة في الملتقى الوطني، ك.ع إق. تج. ع ت، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم ،13-14جانفي، 2013، ص8.

- تحويل الالتزامات لأسهم.

- علاوات الإصدار، الإدماج و المساهمات"[1].

الشكل رقم(5): المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة.

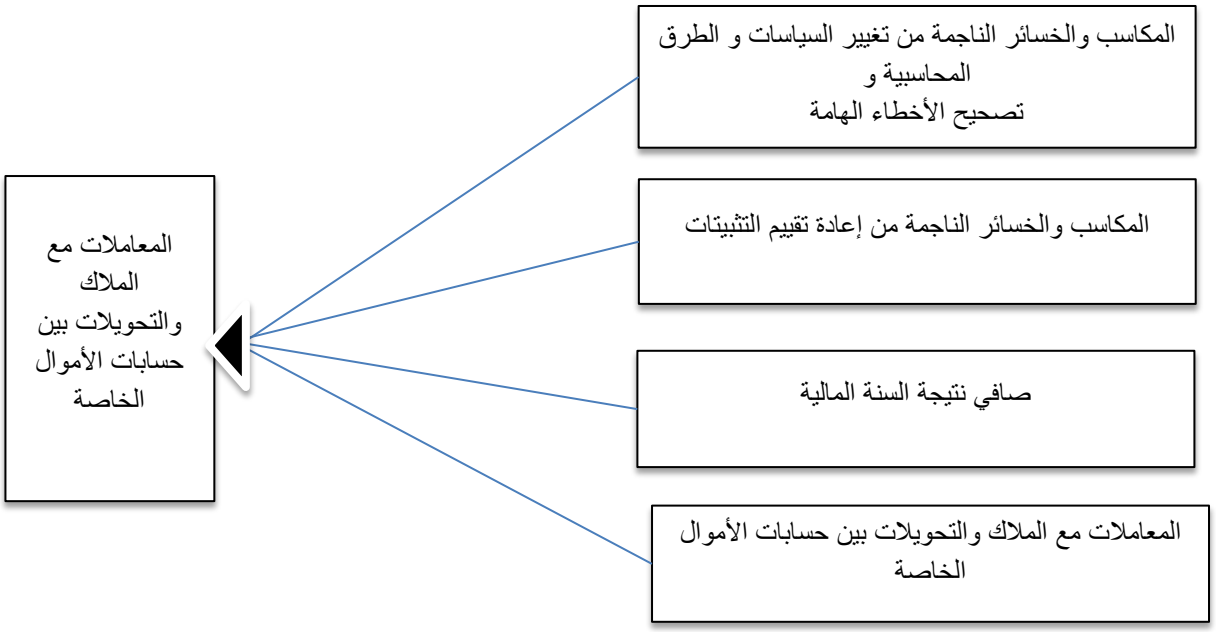

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **"تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"**، مرجع سبق ذكره، ص13.

قائمة الملاحق:

"ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة؛ فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من اجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم و قراءة القوائم المالية. ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة"[2].

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، " **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الجوانب النظرية والعلمية**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط1، 2008 ص24.

[2] بن خليفة بلقاسم، عزة الازهر، صالحي ناجية، **"مقارنة وتكييف القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري وفق المعايير المحاسبية الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص09.

محتوى ملحق القوائم المالية":

– القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و تحضير القوائم المالية (مدى مطابقتها للمعايير، وأي نقص يجب أن يشرح ويبرر).

– المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، قائمة الدخل، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

– المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها. وكل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم وقيمة التعاقد سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.

– المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

يوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الملحق:

– عنصر ملائمة المعلومة.

– أهمتها النسبية.

وعليه فالملحق يجب أن يحتوي فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة"[1].

[1] BRUN STEPHAN, " **L'essentiel des normes comptables Internationales IAS/IFRS**", Gualiano éditeur Paris, France, 2004, P54.

جدول رقم(2): المعلومات الموجودة في الملحق

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية
-طرق التقييم. -تطور بعض البنود. -طرق حساب الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة. -جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف.	-مبلغ الالتزامات المالية. -هيكل الرأس المال الاجتماعي للمؤسسة. -القروض المضمونة.	-وزيع الضر ائب بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية.	-عدد العمال. -مبلغ الأجور الاجمالية المدفو عة. -المبالغ المسددة كامتيازات اجتماعية.

المصدر: محمد أبو نصار، جمعة حميدات، " معايير المحاسبة والابلاغ المالي الجوانب النظرية والعلمية"، مرجع سابق، ص24.

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية

"تلجأ فئات متعددة لاستخدم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات التي تستخدم القوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من قبل مستخدمي القوائم لمالية. في الوفاء ببعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات اللازمة لصنع قراراتهم الاقتصادية؛ ذلك أن احتياجات هذه الفئات إلى المعلومات متباينة جدا حيث تتراوح من معرفة نتائج المؤسسة؛ أفاقها المستقبلية مرورا بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى تقيم مدى مساهمتها في تطوير المجتمع"[1]. وتشمل تلك الاحتياجات على ما يلي":

- المستثمرين: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراءات توزيعات الارباح.

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **"التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008، ص 67.

– العاملين: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسستهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظف.

– المقرضين: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

– الموردون: وغيرهم من الدائنين التجاريين: يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

– العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل"[1].

– "الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل الوطني وما يماثلها.

– الجمهور العام: تؤثر المؤسسة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسة مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد القوائم المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

والجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يذكرها ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن مجلس

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **"التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة"**، مرجع سبق ذكره، ص68.

معايير المحاسبة الدولية هم: إدارة المؤسسة، والمحللون والمستشارون الماليون، والسوق المالي، والمنافسون والمحامون ... الخ."[1] أما فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية فهي":

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأحد الاستثمارات في صورة صكوك ملكية.
- تقييم علاقات الوكالة أو إمكانية مساءلة الإدارة.
- تقييم مقدرة المؤسسة على الدفع وتقديم مزايا أخرى للعاملين.
- تقييم الضمانات المقدمة للمبالغ التي تم اقتراضها من قبل المؤسسة.
- تحديد السياسات الضريبية تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.
- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.
- تنظيم أنشطة المؤسسة."[2]

المبحث الثالث: تقديم القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية

"يمكن تعريف إطار عرض المعلومات المالية بأنه الإطار الذي يحدد أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي تتضمنها، وعناصر القوائم المالية ومفاهيم الاعتراف والقياس المتعلقة بها وفقا لمنظور مجلس معايير المحاسبة الدولية. لذا تعتبر المعلومات الواجب الإفصاح عنها جزء من كل معيار ومرجعا لما لم يتم التطرق إليه في المعايير، ومع ذلك فقد صدر عن المجلس معايير خاصة بكيفيات إعداد وعرض القوائم المالية والمعلومات التي يجب أن تشملها بالإضافة إلى المعايير الخاصة بالمعلومات المالية الإضافية"[3].

المطلب الأول: المعايير التي تتعلق بالقوائم المالية

"تشمل معايير إعداد وعرض القوائم المالية المعيار المحاسبي الدولي الأول المتمثل في عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية؛ معيار المحاسبية الدولي الثامن السياسات المحاسبية والتغيرات

[1] بوعلام صالحي، "**أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010، ص35.

[2] بوعلام صالحي، نفس المرجع السابق، ص36.

[3] www .iasb. Org.uk / www .oicv. com, Consulté le 13 /04/2016 .

في التقديرات والأخطاء؛ معيار المحاسبة الدولي العاشر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ومعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لأول مرة.

أولا: عرض القوائم المالية IAS1

يهدف المعيار إلى وصف أسس عرض القوائم المالية لضمان قابليتها للمقارنة، ولكي تكون ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، ويطبق المعيار على جميع الكيانات التي تعرض قوائمها وفق معايير المحاسبة الدولية، ويرتكز على المحاور الرئيسية الآتية :

– تحديد أسس عرض القوائم المالية مع التأكيد على قابليتها للمقارنة.

– التعرف على الإطار العام لعرض القوائم المالية، أشكالها، طرق إعدادها، مزاياها والحد الأدنى من المعلومات التي يتم عرضها.

–وضع أساس يتم من خلاله تصنيف مكونات القوائم المالية وتحديد السياسات المحاسبية الواجب إتباعها في أعداد القوائم المالية.

– التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية"[1].

ثانيا: قائمة التدفقات النقدية IAS7

"يهدف المعيار إلى ضمان توفير معلومات حول التغيرات في النقدية وشبه النقدية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية من خلال قائمة التدفقات النقدية؛ لمساعدة مستخدمي القوائم المالية للحكم على قدرة المؤسسة على توفير النقدية. وتستخدم قائمة التدفقات النقدية غالبا كمؤشر للتنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية وأثر التغير في الأسعار.

ويقضي المعيار بتقديم الكيان لتدفقاته الناجمة عن الأنشطة العملياتية إما باستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة إلا أنه يفضل الطريقة المباشرة، كما نص على ضرورة ترجمة التدفقات النقدية للشركات التابعة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد عند تاريخ حدوثها"[2].

[1] لخضر علاوي، " **معايير المحاسبة الدولية**"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، ط1، 2010، ص63.

[2] رفعت عبد الحليم الفاعوري، "أثر معايير المحاسبة الدولية على الشركات"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، ط1، 2014،ص51.

ثالثا: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء IAS8

"من أجل زيادة وتعزيز ملائمة وموثوقية البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية ولزيادة قابليتها للمقارنة جاء معيار المحاسبة الدولي الثامن لتحقيق الأهداف التالية :

– تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والتي تمثل الإجراءات والقواعد والمبادئ المتبعة في إعداد القوائم المالية.

– توضيح المعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية.

– بيان المعالجة المحاسبية لتصحيح الأخطاء التي حدثت في الفترات السابقة وتم اكتشافها خلال الفترة الحالية"[1].

رابعا: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية IAS10

"يهدف المعيار إلى بيان متى ينبغي على المؤسسة تعديل قوائمها المالية لتعكس الأحداث الواقعة بعد غلق السنة المالية، والمعلومات الواجب الإفصاح عنها حول تاريخ نشر القوائم المالية والأحداث بعد تاريخ الغلق. ويتطلب المعيار عدم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية إذا دلت أحداث بعد تاريخ الغلق؛ على أن تطبيق مبدأ الاستمرارية غير مناسب أو أن استمرارية نشاط المؤسسة لم يعد قائما، وميز المعيار بين نوعين من الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق وأعطى أمثلة عنها:

– أحداث تتطلب التعديل: وهي تلك الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإغلاق والتي تقدم معلومات حول ظروف كانت موجودة ولم تكن معروفة عند إعداد القوائم المالية؛ لذا يجب تعديل القوائم لتعكس تلك الأحداث بعد تاريخ الإغلاق وقبل نشر القوائم المالية.

– أحداث لا تتطلب التعديل: تمثل الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق والتي لا تعبر عن ظروف كانت سائدة لذا فلا تتطلب أي تعديل، وإذا كانت على درجة كبيرة من الأهمية يجب على الكيان تقديم معلومات حول طبيعتها والآثار الناتجة عنها"[2].

[1] لخضر علاوي، " معايير المحاسبة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص349.

[2] رفعت عبد الحليم الفاعوري، **"أثر معايير المحاسبة الدولية على الشركات"**، مرجع سبق ذكره، ص56.

خامسا: تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS1

تم تطبيق هذا المعيار لول مرة، والذي "يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي الأول إلى ضمان أن القوائم المالية الأولية المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية لأول مرة والقوائم المالية الانتقالية، يجب أن تحتوي على معلومات ذات جودة عالية

وتحقق ما يلي:

- الشفافية لمستخدميها وتوفر معلومات مقارنة للفترات المعروضة.
- توفر نقطة بداية ملائمة.
- يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية لمستخدميها.

ويتطلب تطبيق هذا المعيار ما يلي:

- إعداد الميزانية الافتتاحية استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية في تاريخ الانتقال.
- قياس بنود القوائم المالية استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية.
- التعرف على الأصول والخصوم والنواتج والأعباء المعترف بها وفق المبادئ المحاسبية السابقة والتي يجب عدم الاعتراف بها وفق معايير المحاسبة الدولية والعكس.
- تحديد عناصر القوائم المالية التي يجب إعادة تصنيفها وفق معايير المحاسبة الدولية.
- تحديد السياسات والمفاهيم المحاسبية المستخدمة والتي تم التوقف عن استخدامها وكذالك السياسات والمفاهيم المحاسبية التي تم تبنيها وفق معايير المحاسبة الدولية"[1].

المطلب الثاني: طرق تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

"إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم لأغراض استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان لأغراض الائتمان أو الاستثمار؛ أو من وجهة نظر إدارة المشروع عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمشروعات الأخرى وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، " **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الجوانب النظرية والعلمية**"، مرجع سبق ذكره، ص703.

1- التحليل الأفقي:

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات. وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، ويمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

ويستند هذا التحليل على استعراض وثائق سنتين على الأقل لتجنب بناء تحليل على استنتاجات تستند إلى حالات استثنائية أو غير العادية لا يعكس بالضرورة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث يتم استخدام المجاميع الرئيسية (التوازنات المالية) والنسب، التي تمثل دعما من أجل تحليل وتقييم:

- المخاطر الرئيسية.
- التغيرات في الهيكل المالي.
- فعالية للمؤسسة"[1].

2- التحليل الرأسي:

"يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية. وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ثم المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وهكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة. والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة؛ في حين يتم نسبة العدد والآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة وهكذا... يفهم من هذا أن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، ولا شك أن هذا يساعد الإدارة في فهم

[1] بهلول نور الدين، محرز نور الدين، "**التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات** "، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، 2012، ص ص 14-15.

مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم"[1].

3- تحليل النسب المالية:

"إن مصطلح نسبة «يشير إلى النسبة بين كتلتين»، وإن القلق من التوازن المالي يتم معالجته بالفعل من خلال مفهوم رأس المال العامل، والنسب التي تعكس مستويات الملاءمة المالية ومديونية المؤسسة. بالإضافة إلى مفاهيم سرعة دوران بنود الأصول والخصوم التي تشير في الوقت نفسه إلى نسب التناوب، وأخيرا نسب ما يسمى النتيجة والربحية ذات الصلة بالأرباح (في أشكال مختلفة) على التوالي في المبيعات وما يتصل البنود الأخرى من الميزانية، وكل هذه النسب تحسب عادة على أساس ميزانية الذمة باستثناء نسب التناوب التي تستند إلى القيم الخام للميزانية الوظيفية"[2].

[1] بهلول نور الدين، محرز نور الدين، "التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات "، مرجع سابق، ص16.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، **"التحليل المالي"**، ط1، مصر، 2008، ص 30.

خلاصة الفصل الثاني:

خصص هذا الفصل للتعرف عما جاء في القوائم المالية التي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؛ حيث تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية.

كما تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية؛ كما تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

وتم التطرق في هذا الفصل إلى عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية، وذلك نظرا للاهتمام الكبير الذي أولته الهيئات المحاسبية الدولية بالقوائم المالية؛ وفي ظل هذا كله ظهرت الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية لتسهل من عملية التبادل بين البلدان؛ حيث تضمن شفافية المعلومات المالية للأطراف الفعلين في المؤسسات وخاصة المستثمرين لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

وتعتبر المعايير المحاسبية الدولية المرشد الأساسي لقياس العمليات والظروف التي تأثر على المركز المالي للمؤسسة ونتاج أعمالها وإيصال المعلومات للمستفدين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من العمليات التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتاج أعمالها.

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة:	**01**
مقدمة الفصل الأول	07
الفصل الاول: عموميات حول الرقابة	08
المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للرقابة	08
المطلب الاول: تعريف الرقابة	08
المطلب الثاني: التطور التاريخي للرقابة	11
المطلب الثالث: أسس الرقابة الفعالة	12
المبحث الثاني: أهمية الرقابة، مكونات نظام الرقابة، أنواع الرقابة	13
المطلب الأول: أهمية الرقابة	14
المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة	15
المطلب الثالث: أنواع الرقابة	16
المبحث الثالث: عموميات حول الرقابة البنكية	20
المطلب الاول الرقابة البنكية	20
المطلب الثاني: مبادئ الرقابة البنكية	21
المطلب الثالث: كيفية تحقيق الرقابة الفعالة على الأداء العام للبنك	22
خلاصة الفصل الأول	24
مقدمة الفصل الثاني	25
الفصل الثاني: القوائم المالية من المنظور الدولي	26
المبحث الاول: عموميات حول معايير المحاسبية الدولية	26
المطلب الاول: خلفية عن المعايير المحاسبية الدولية	26
المطلب الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية وخصائصها	29
المطلب الثالث: عمليات إصدار معايير المحاسبة الدولية	31

المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية	32
المطلب الاول: ماهية القوائم المالية	32
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية	35
المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية	45
المبحث الثالث: تقديم القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية	47
المطلب الأول: المعايير التي تتعلق بالقوائم المالية	47
المطلب الثاني: طرق تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	51
خلاصة الفصل الثاني	53
مقدمة الفصل الثالث	54
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	56
المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه	57
المبحث الثاني: الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59
المطلب الأول: الرقابة الإدارية والمحاسبية	59
المطلب الثاني: الرقابة القانونية	62
المطلب الثالث: الرقابة على التجارة الخارجية والقروض	63
المبحث الثالث: المعلومات المقدمة من طرفBADR	66
المطلب الأول: الوثائق المطلوبة عند منح القرض فيBADR	66
المطلب الثاني: حوصلة عن تقديم القروض لدىBADR	68
خلاصة الفصل الثالث	70
الخاتمة العامة	71
قائمة المراجع	74
الملاحق	

خاتمة عامة:

لقد بات واضحا أن الاهتمام الكبير والمتنامي على الساحة العالمية بموضوع الرقابة في البنوك؛ يعود إلى الارتباط الوثيق بين تفعيل إشراف السلطات الرقابية على المؤسسات البنكية والمالية لديها وبين وجود إدارة عليا وتنفيذية جيدة على رأس هذه المؤسسات. بحيث تحكم وتدير أدائها وتعمل في إطار تنظيمي ملائم وفي إطار مجموعة من الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية والرقابية التي تحكم وتقوم أداء المؤسسات وتنظيم المسؤوليات والصلاحيات المتداخلة بين جميع الأطراف داخل وخارج هذه المؤسسات، وهذا يساعد السلطات الإشرافية والرقابية على أداء مهامها على النحو المنشود. بحيث يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أهداف المؤسسات المالية والمصرفية من جهة، وأهداف السلطات الرقابية والإشرافية من جهة أخرى، وضمان النمو والتطور الصحي للقطاع المصرفي وحماية ذوي المصالح والعلاقة بهذا القطاع.

إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للرقابة لدى الجهاز البنكي يجب أن يمر عبر طريقين:

الأول يقوده البنك المركزي باعتباره المسؤول عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي والثاني هو من خلال البنوك ذاتها لأن غياب الرقابة يعني الفوضى والانهيار وتنامي ظاهرة الفضائح المالية.

ولتحقيق أكبر مردودية أو ربحية لابد من التسيير المحكم للموارد والاستخدامات خاصة وهي وسط هذا المحيط المالي المتغير؛ إذ لابد من المتابعة الدقيقة لمختلف العمليات وذلك باعتماد أسلوب رقابي متين مما يضمن السير القانوني؛ من جهة وحفظ وحماية أملاك البنك ونشاطاته من المخاطر من جهة أخرى.

وعليه فإن عملية الرقابة هي في الواقع نوع من الحماية والضمان لحسن سير البنوك، ولاستقرار النظام البنكي لابد من تهيئة الظروف التي من شأنها بروز جهاز رقابي فعال ونزيه يساير أنظمة الرقابة الدواية الحديثة، وذلك بتوفير وسائل مادية وبشرية فعالة تعمل على تحسين هذا الجهاز وتطويره.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا إبراز النتائج التالية

– تهدف الرقابة على تعزيز سمعة البنوك والتقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها، والحفاظ على مصالح المودعين والمساهمين.

– الأجهزة المكلفة بممارسة الرقابة تواجه العديد من التحديات خلال القيام بمهامها بهدف المحافظة على سلامة الجهاز البنكي.

– وأمام موجات التقدم والعصرنة التي تعرفها بنوك العالم المتطورة؛ ظلت بنوكنا الوطنية عاجزة عن توفيرها فهي لا تملك استراتيجية سليمة في التنظيم والمراقبة.

– غياب رقابة صارمة وسياسات واضحة تتحكم في النظام البنكي، واقتصاد الدولة ككل إلى جانب ضعف أجهزة الرقابة سواء من حيث محدودية استقلاليتها أو عدم تمتعها بالوسائل والامكانيات المادية والبشرية الازمة، والتي من شأنها أن تسمح لهلا بمتابعة وضمان حسن تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة وهذا ما تثبته الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمستغانم وكالة عين تادلس.

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي؛ مهمته تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي.

– إن عملية التمويل البنكي كثيرا ما تصاحبه أخطار عديدة؛ لذا يسعى البنك جاهدا لتفادي مثل هذه الأخطار وذلك بإجراء دراسة شاملة ووافية تخص العميل نفسه وتخص المشروع في حد ذاته.

– خطر عدم التسديد في الآجال المحددة أي التأخير في الدفع ينعكس سلبا على البنك؛ لأنه يسبب اختلالا في ميزانيته التقديرية وبالتحديد في الإيرادات، وهذا ما يؤدي إلى نقص سيولته فالخطر ذاته يؤثر على الزبون نتيجة تأخره فإن كلفة القرض سترتفع.

– لا يمكن تحديد نظام الرقابة وفاعليته في عملية منح القروض لدى BADR نظرا لعدم توفرهم على معلومات كافية والمتمثلة في عدد الملفات المرفوضة، وبذلك ليس بالإمكان تحديد درجة فاعلية الرقابة لدى البنك في عملية الاقراض.

– عملية إنتاج المعرفة في البنك موجودة و نستطيع ملاحظتها من خلال تشجيع البنك على اكتساب، توليد، تخزين و نشر المعرفة مع كون هذه العملية غير مقصودة من طرف إدارة البنك و بالتالي يمكن القول بأن العلاقة ايجابية بين إنتاج المعرفة في البنك و تطوير الخدمة البنكية.

–تعلم البنك من التجارب السابقة و ما يدل على ذلك اعتماده في توزيع المناصب العليا على الأكثر خبرة وليس على الأكبر شهادة وبالتالي يمكننا القول بأن هناك علاقة ايجابية بين التعلم التنظيمي و تطوير الخدمة البنكية.

– هناك محاولات جيدة لتطوير وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التي تعتبر حاليا ضعيفة ومحدودة وهذا لما لها من اثر بالغ في تطوير الخدمة البنكية.

وعليه وفي إطار هذه الدراسة يمكننا اقتراح بعض التوصيات بخصوص تفعيل عملية الرقابة على البنوك والتي تتمثل أساسا في:

–أصبح لزاما على المؤسسات عامة و على المؤسسات المصرفية خاصة تطوير خدماتها المقدمة لمواكبة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

- تحسين وتطوير الإطار القانوني لعملية الرقابة على البنوك عن طريق تقييم مختلف الأحكام الرقابية والتنظيمية في مجال المراقبة.
- ضرورة إنشاء أنظمة رقابية متطورة حتى تكون أكثر فاعلية وقادرة على مواكبة التطورات السريعة في الأسواق المالية العالمية.
- يجب النظر إلى فكرة الرقابة على النشاط المصرفي بنظرة ايجابية تهدف إلى البحث وتفعيل آليات الرقابة وجعلها منسجمة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي.
- تكثيف عمليات الرقابة التي تقوم بها اللجنة المصرفية على البنوك من أجل السماح لأعوانها من اكتساب مهارات فنية وتجربة في الميدان.

قائمة المختصرات:

الرمز	الدلالة
ط	الطبعة
ص	الصفحة
م	الموسم
SCF	النظام المحاسبي المالي
IASC	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الفلاحة الريفية

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عناصر الرقابة	09
2	أنواع الرقابة	16
3	الرقابة حسب معيار الزمن	17
4	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مصنفة على أساس الأنشطة	41
5	المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة	43
6	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تادلس	56

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نموذج قائمة الميزانية	37
2	المعلومات الموجودة في الملحق	45
3	الأوراق المطلوبة في قرض الاستثمار وقرض الاستغلال	66
4	عدد ملفات القروض المقبولة لدى BADR	68
5	القروض الممنوحة بالمبالغ	69

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- جمال الدين لعويسات، "مبادئ الإدارة"، مصر، دار هومة، ط1،2003.
- حسين أحمد الطراونة وآخرون، "الرقابة الادارية"، دار مكتبة الحامد؛ عمان، ط1،2011.
- حمدي سليمان سحيمات القبيلات، "الرقابة المالية والادارية على الاجهزة الحكومية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 1998.
- حيدر محمد علي بني عطا، "مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة"، دار الحامد، عمان، ط1،2007.
- خالد أمين عبد الله، "العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1998.
- رضوان حلوة حنان،" النموذج المحاسبي المعاصر"، دار وائل، عمان الأر ن، ط2، 2006.
- زاهد محمد ديري، "الرقابة الادارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان. ط1، 2011.
- سعيد محمد المصري، "التنظيم والإدارة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1999.
- سليمان مصطفى الدلاهمة، "مبادئ و أساسيات علم المحاسبة "، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008.
- شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، ط1 2008.
- طارق حماد عبد العال، "التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل"، الدار الجامعية، مصر،ط1، 2005.
- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2004.

- عبد الرزاق سالم الرحاحلة، ناضر جمال خضور، "مفاهيم حديثة في الرقابة الادارية"، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2012.
- عبد الرؤوف جابر، "الرقابة المالية"، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- عبد الرؤوف جابر، "الرقابة المالية"، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الاولى، 2004.
- عبد الستار الكبيسي ،" الشامل في مبادئ المحاسبة" ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،ط1، 2008.
- عبد الغفار الحنفي، "أساسيات إدارة المنظمات"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر،ط1، 2000.
- عبد الفتاح محمد الصحن ، سمير كامل، "الرقابة والمراجعة الداخلية، مصر"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، ط1، 2001.
- علي الشريف، "الادارة المعاصرة"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر،ط1،2002.
- كمال الدين الدهراوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الاسكندرية، مصر، ط1، 2006.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، "دراسات متعمقة في المحاسبة والمراجعة"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2009.
- لخضر علاوي، " معايير المحاسبة الدولية"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، ط1، 2010.
- محمد بوتين، "المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج، الاردن، ط1، 2006.
- محمد محمود مصطفى، الرقابة الادارية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2012.
- محمود محمد عبد السلام البيومي، "المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الافصاح في القوائم المالية"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ط1، 2003.

- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، " تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2006.
- نواف محمد عباس الرماحي، "تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها"، دار الصفاء، عمان، ط1، 2009.

المذكرات:

- بوعلام صالحي، "أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010.
- حنان بركة، نجوى محمودي، " قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.
- شالور وسام، "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تحصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.
- عبد الكريم شناي ، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
- مشهود فاطمة، "أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014-2015.

الأطروحات:

- سعيدي عبد الحليم، "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي- دراسة عينة عن المؤسسات-"،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

الملتقيات:

- أحمد طرطار، شوقي الجباري، "الافصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة"، مداخلة في الملتقى الوطني للمركز الجامعي سوق أهراس، 2010.
- بن خليفة بلقاسم، عزة الازهر، صالحي ناجية، "مقارنة وتكييف القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري وفق المعايير المحاسبية الدولية"، مداخلة في الملتقى الوطني، ك.ع إق. تج. ع ت، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم ،13-14جانفي، 2013.
- بن وسعد زينة ، مباركي سمرة، "المعرفة في البنوك الجزائرية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي المعرفة الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، 12/13-11-2005.
- زهرة بن يخلف، "ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري واثرها على البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و 25 افريل، سنة 2005.
- منور أوسرير، محمد مجبر، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "، ملتقى حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية جامعة الوادي ، 17-18 جانفي، 2010.

الوثائق والقوانين:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مستغانم ، وكالة عين تادلس.
- جلسة مع المكلف بالرقابة على الوكالة، المديرية الجهوية للاستغلال، مستغانم، عين تادلس، 2016/04/03.
- المرسوم 8/ 106 المؤرخ في 13/ 03 /1982 المتضمن إنشاء BADR.
- وثائق لدى المديرية الجهوية للاستغلال، مستغانم، عين تادلس.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les Ouvrage :

- Bernard Raffournier,"LES NORMES COMPTAPLES INTERNATIONALES (IFRS/ IAS)", EDITION
- BRUN STEPHAN, L'essentiel des normes comptables Internationales IAS/IFRS , Gualiano éditeur Paris, France, 2004, ECONOMISA,2005.

Les Sites :

- www .iasb. Org.uk / www .oicv. com, Consulté le 13 /04/2016.
- www.badr-bank.net, Consulté le 25/04/2016.

مقدمة عامة:

تسعى الأنظمة العالمية دائما إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير أحسن الشروط المناسبة والملائمة لنمو الاقتصاد على وجه العموم، والجانب المالي والبنكي على الخصوص؛ إذ أصبح هذا الأخير يمثل الجزء الأعظم والركيزة الأساسية لهذه الأنظمة لما تحتله من مكانة خاصة وأنها تساهم في عملية استثمار المشاريع الكبرى.

ونظرا للتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي عامة والوطني بصفة خاصة بتحوله من اقتصاد موجه يعتمد على مركزية القرار إلى اقتصاد السوق؛ اضطرت المؤسسات الوطنية إلى التكيف مع هذه التحولات بما في ذلك البنوك التي تعتبر مصدر التمويل؛ إن لم نقول عصب تمويل المشاريع.

ولتجنب أي خلل في هذا النظام الذي سيؤثر بالضرورة على كامل الاقتصاد الوطني وجب إيجاد نظام بنكي فعال يساهم في توفير الموارد المالية الضرورية واللازمة لمواجهة أي عجز مالي يتطلبه النشاط الاقتصادي، وذلك نظرا لطبيعة عمل البنك إذ يعتبر الوسيط بين أصحاب الفائض (أي الموارد المودعة لديه) وأصحاب العجز (الطالبين لهذه الموارد). وهنا تتجلى الأهمية الحيوية للبنك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة وأنه لم يعد يخضع للدولة فقط بل أصبح يتعامل مع شركاء ومساهمين، فعليه إذن ضمان حقوقه من المخاطر المختلفة التي قد تواجهه، منها المتعلقة بنشاطه وأخرى المتعلقة بالمنافسة المتمثلة آليات السوق.

ويرجع المحللون السبب الرئيسي لتصاعد حالات الفشل الذي منيت به العديد من البنوك و الشركات على مستوى العالم في الآونة الأخيرة؛ إلى افتقار هذه البنوك و الشركات إلى القواعد الجيدة لإدارتها. مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات واتخاذ قرارات غير رشيدة، وغياب الرقابة و المتابعة من قبل المساهمين و أصحاب المصالح؛ الأمر الذي حذا بالمؤسسات المالية الدولية إلى أن تضع مجموعة من المعايير و القواعد التي تكفل حسن الأداء وتوفر الرقابة القوية. ولم تتوقف المؤسسات المالية عن هذا الحد بل خصصت التمويل اللازم لنشر الوعي بهذه القواعد و إخراجها إلى حيز التنفيذ.

كما سنتطرق في هذا البحث أيضا إلى القوائم المالية التي تعد الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية. كما تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة، وذلك وفق معايير المحاسبة الدولية.

والجزائر مثلها مثل بقية دول العالم تريد تكييف محاسبتها باعتماد معايير المحاسبة الدولية، والانضمام بالركب العالمي؛ الأمر الذي جعل الجهات الرسمية والمهنية والخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمؤسسات بمختلف أنواعها تشارك بفعالية في هذه الأعمال من خلال الملتقيات المكثفة تحضيرا لتطبيق هذه المعايير مستقبلا في ظروف جيدة. وهذا طبعا يعد مساهمة وجب تثمينها وتدخل في إطار تطوير المعايير المحاسبية والمالية والتي ستؤدي بالضرورة إلى تطور المؤسسات.

ولكي يكون أي قطاع اقتصادي فعال في نتائجه يجب أن يستند إلى نظام قوي خاصة البنوك؛ حيث أصبحت تمثل دور المقرض والمستثمر في الوقت نفسه. لذا وجب عليها اعتماد سياسات فعالة في جلب الودائع وتقديم القروض وفي سبيل الحفاظ على أموال المستثمرين من المخاطر التي قد تواجهها تلجأ البنوك إلى عملية رقابية صارمة لمنح وتسيير القروض، وعلى هذا فالرقابة البنكية أصبحت أمرا لا غنى عنه خاصة وأن البنك ذو تعاملات خدمية مع أطراف عديدة ومختلفة. ووفق هذا المنظور يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن للرقابة أن تساهم في تفعيل نشاط البنوك والنهوض بها في تحريك عجلة التنمية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالرقابة والرقابة البنكية؟
- ما هي متطلبات تفعيل الرقابة داخل الجهاز البنكي؟
- فيما تكمن أهمية الرقابة في تحسين سيرورة الجهاز البنكي؟

– كيف تضمن البنوك وجود رقابة بنكية فعالة تتماشى مع التطور التكنولوجي المتسارع؟

الفرضيات:

ولمعالجة هذه الأسئلة يمكننا طرح الفرضيات التالية:

– للتحكم في المهنة البنكية يستوجب وجود رقابة فعالة.

– تعتبر الرقابة وظيفة فعالة في أي بنك أو مؤسسة مالية حيث تضمن السير الحسن وفق المنهج التخطيطي المطلوب .

– غياب جهاز رقابي بالبنوك الجزائرية يصعب من مهامها في تطوير خدماتها.

– إن تطبيق البنوك لرقابة بنكية فعالة يسمح بمواكبة التطورات العالمية .

الدراسات السابقة:

1– **المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية؛** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، من إعداد الباحثة شالور وسام، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، أرادت الباحثة من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية. وفيما يخص النتائج التي استخلصتها سنعطي أهم نتيجة مما توصلت إليه وتتمثل فيما يلي:

–التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة عولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة؛ مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا. وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر؛ الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر .

2– **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية؛** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، من إعداد الباحث شناي عبد الكريم؛ جامعة الحاج لخضر باتنة،

2008-2009، الهدف الأساسي الذي توصل إليه الباحث من خلال دراسته قد تحقق. من خلال التطرق لجزء كبير من الدراسة للرهانات والآثار المحتملة من اعتماد النظام المحاسبي المالي، وتوضيح كيف ستكون عليه للقوائم المالية، وتناول أهم عنصر في هذا النظام المحاسبي ألا وهو التقييم مبرزين مختلف القواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم .والقيمة المضافة لهذه المذكرة تكمن في الجانب التطبيقي الذي من خلاله نأخذ فكرة ولو صغيرة كيف ستكون عليه القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية شكلا ومضمونا.

3- محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي- دراسة عينة عن المؤسسات-؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، سعيدي عبد الحليم، جامعة محمد خيضر بسكرة؛ 2015/2014، وهذا ملخص الذي قدمه الباحث في دراسته:

تعالج هذه الاطروحة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010، ومحاولة تقييم افصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها(SCF) ، من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات تم تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاثة فئات هي: المؤسسات الوطنية، والشركات التي تملك قيم مسعرة في البورصة، والشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استمارة استبيان؛ تم استخدامها مع ممثلي الادارات المالية ورؤساء أقسام المحاسبة والمالية لعينة قصدية مكونة من (38) مؤسسة شملتها الدراسة الميدانية للبحث؛ حيث بينت نتائج تحليل استمارة الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي:

(Statistical Package For The Social Sciences V.20 (SPSS)؛ أن هذه المؤسسات في عمومها غير مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والافصاح عنها، خصوصا في ما يتعلق ببعض البنود لتقييم التثبيتات المادية وفق طريقة التكلفة (القيمة القابلة للتحصيل)، ولم تظهر النتائج أي فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المؤسسات ترجع لاختلاف طبيعتها(وطنية؛ لها قيم مسعرة في البورصة؛ أجنبية ومتعددة الجنسيات)، غير ان ما نسبته 81.93% من المؤسسات متفقة على اعداد قوائمها المالية والإفصاح عن السياسات المحاسبية المطلوبة

وفق (SCF)بدون فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لاختلاف طبيعتها .

كما توصلت الدراسة بأن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يظنها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب آراء إطارات ومسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات المبحوثة وأن تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق منذ سنة 2010.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه الرقابة البنكية في إرساء قواعد وأسس رقابية قوية في الجهاز المصرفي، لاسيما في ظل التطورات الراهنة في المجال الاقتصادي الذي يتسم بالسرعة و عمق التحولات وزيادة احتمالات المخاطر.كذلك في ظل النظام الاقتصادي الذي يزداد عولمة فإن المؤسسة المالية بحاجة إلى دخول أسواق المال المحلية والعالمية؛ من أجل رأس المال والاستثمار لذلك فإن وجود نظام سليم أصبح أحد المعايير الأساسية للاستثمار و الاقتراض.

الهدف من البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة البنكية في تفعيل الأداء البنكي من خلال تطبيق قواعد وأسس سليمة في تسيير المعاملات البنكية، وذلك وفق آلية اقتصاد السوق؛ للتحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها البنوك. ولعل أهم وسيلة يستوجب على البنوك الاهتمام بها والتركيز عليها هي مراقبة نشاطها بشكل جدي وفعال؛ يضمن التقليل من تعرضها لهذه المخاطر.

دوافع اختيار الموضوع

- الأهمية التي تحظى بها الرقابة البنكية.
- إعطاء المكانة اللازمة للرقابة البنكية خاصة في ظل التطورات الراهنة.
- محاولة التعرف على العمل البنكي عن قرب.

أهمية البحث:

تعلق موضوع الرقابة المصرفية بقطاع حيوي في الاقتصاد ألا وهو قطاع البنوك، وهو من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر و اندماجا في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يتطلب الكثير من الاهتمام بسلامة و متانة هذا القطاع لتحقيق الاستقرار المالي و تجنب التعرض للأزمات و الصدمات المالية.

المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا المزج بين المنهج الوصفي في الجانب النظري لصياغة البحث المكتبي والمنهج التحليلي في الجانب التطبيق.

تقسيم البحث:

لغرض الاجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للبحث تم تقسيم هذه الدراسة إلى الخطة التالية:

الفصل الأول: عموميات حول الرقابة

ويتضمن هذا الفصل الاطار المفاهيمي للرقابة، كما تمحور حول أهمية الرقابة؛ مكونات نظام الرقابة، وأنواع الرقابة، وتضمن أيضا عموميات حول الرقابة البنكية.

الفصل الثاني: القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

وتضمن هذا الفصل عموميات حول معايير المحاسبة الدولية؛ إضافة إلى الاطار النظري للقوائم المالية؛ كما ألم بتقديم القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

وتمحور هذا الفصل حول تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفة؛ إضافة إلى الرقابة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأخيرا تم تقديم المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.